عدد خاص

الجمارك فى إمارة شرق الأردن
1922-1946م

إعـــــداد

أ. م.د. محمد كمال أحمد السيد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب–جامعة المنصورة

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور
العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2025

الجمارك فى إمارة شرق الأردن 1922-1946م

أ.م.د. محمد كمال أحمد السيد

مقدمة

تُعد الجمارك إحدى أهم الأدوات الرئيسة لتطبيق السياسات الإقتصادية، ومؤشرًا أساسيًا لقياس حركة التجارة عبر تحكمها فى عملية الصادرات والواردات، ورافدًا مهمًا من روافد الدخل، وعاملاً مساهمًا فى زيادة الترابط الاقتصادى بين الدول من خلال ما تقدمه من تسهيلات، فضلاً عن حماية الصناعات المحلية وتشجيعها على النمو فى ظل قوانين تسمح بذلك.

وانطلاقًا من ذلك سعت إمارة شرق الأردن عقب إنشائها عام 1921م؛ لإقامة دائرة خاصة بالجمارك للنهوض بأوضاعها الاقتصادية والمالية، وعليه فقد تم تأسيس أول إدارة للجمارك فى عام 1922م وقد أطلق عليها فى بداية إنشائها اسم مديرية المكوس والإحصاء العام.

وقد اعترض إنشاء الجمارك صعوبات عدة، واجهتها الحكومات الأردنية المتعاقبة باتخاذ مجموعه من الإجراءات منها؛ عقد اتفاقيات تجارية مع الدول المجاورة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها، وإصدارها العديد من التشريعات مثل قانون الجمارك عام 1926م وما صاحبه من تعديلات.

كما ارتبطت الجمارك فى الأردن بإنشاء الطرق المختلفة والتى تربط الأردن بسوريا وفلسطين والعراق والسعودية ومصر، فضلاً عن ارتباطها بهيئات أُخرى كمخافر الشرطة والبريد، كما أُوكل العمل فى الجمارك فى بداية الأمر لبعض العناصر الأجنبية وتحديدًا البريطانية على اعتبار سيطرتها على الشئون المالية .

وعليه تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات؛ ما دوافع إنشاء الجمارك فى إمارة شرق الأردن ؟، لماذا حرصت السلطات فى الأردن على إصدار تشريعات خاصة بالجمارك ؟، إلى أى مدى ساهمت الاتفاقيات التجارية فى زيادة إيرادات الدولة من الجمارك؟، ما الفئات التى أُسند إليها إدارة الجمارك والعمل بها؟، ما طبيعة الدور الذى لعبته بريطانيا بالجمارك ؟، ما أثر تطورات الأحداث الداخلية والخارجية على الجمارك، هل حققت السياسة الجمركية أهدافها ؟.

وللإجابة على تلك التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى عدة عناصر هى: السياسة الجمركية فى الأردن قبل إنشاء الإمارة، والتشريعات الجمركية، والاتفاقيات التجارية،

والمراكز الجمركية، والإجراءات الجمركية، والمشاريع المرتبطة بالجمارك، وأخيرًا مردود الحواجز الجمركية على الأردن.

وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق الأردنية غير المنشورة والمودعة بدائرة المكتبة الوطنية بعمان، ووثائق سجلات الهند البريطانية **india record office** وتم اختصارها الى **I.O.R**، ووزارة المستعمرات **Colonial Office** وتم اختصارها إلى **C.O**، فضلاً عن الوثائق العربية والأجنبية المنشورة، علاوة على عدد من المراجع العربية والإجنبية، وكذلك بعض الأطروحات العلمية والدوريات العلمية والصحف.

أولاً– السياسة الجمركية فى الأردن قبل إنشاء الإمارة:

عانى الاقتصاد المحلى فى ولايات بلاد الشام التابعة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى معاناة واضحة، بسبب المشاكل التى واجهتها الأخيرة، مما جعل الأسرة تُمثل الوحدة الأساسية للإنتاج والاستهلاك، واقتصرت العلاقات الاقتصادية على المبادلة التى كانت تتم فى مواسم معينة وفى نطاق محدود [1].

وكون شرق الأردن تابعًا للنفوذ العثمانى[2]، فقد عانت من تردى أوضاعها العامة واستنزافًا لاقتصادياتها، وبخاصة التجارة التى استقرت بأيدى الجاليات السورية والفلسطينية، واقتصارها على استيراد بعض السلع البسيطة من الخارج، كون أن غالبية السكان كانت تعيش فى مجتمع بدوى يقتات على الزراعة ورعى الماشية [3].

وبالنسبة للسياسة الجمركية فقد اتبع العثمانيون فى بلاد الشام ومنها الأردن ما كان موجودًا فى النظم الإسلامية، إذ كان يتم فرض رسوم جمركية على التجارة الخارجية، ولكن فى عهد سليمان القانونى تم منح الإمتيازات التجارية للدول الأوروبية ورعاياها، وذلك وفق المعاهدات التى وقعت مع فرنسا وانجلترا[4]، فالدولة العثمانية كانت تقوم باستيفاء الرسوم الجمركية على السلع التى ترد إليها أو تخرج منها، فضلاً عن رسوم المرور " الترانزيت"، وذلك عن السلع التى تمر بأراضيها للخارج [5].

وقد تراوحت نسب الرسوم الجمركية على السلع التى يتم استيرادها من الدول الأجنبية ما بين خمسة إلى عشرة بالمائة من القيمة الأساسية، علاوة على منح التجار الأجانب امتيازات فى دفع ما عليهم من رسوم، وذلك طبقًا للاتفاقيات التجارية التى أُبرمت عامى 1861و1862م [6]، لكن تلك النسب طرأت عليها بعض التعديلات أكثر من مرة حتى بلغت أحد عشر بالمائة عام 1907م، وفى عام 1909م سعت الدولة العثمانية إلى زيادة الرسوم الجمركية، على أن يصب ذلك فى خزينتها، وأن يكون هناك تسهيلات لبعض الصادرات الأوروبية دون تمييز بين دولة وأخرى [7].

وبإلغاء الإمتيازات الأجنبية عام 1914م فور إعلان الدولة العثمانية الحرب ضد دول الوفاق تم رفع رسوم الإستيراد من أحد عشر بالمائة إلى خمسة عشر، لكن نطاق الحصار الذى مُنيت به سواحل الدولة حرمها من الإستفاده من نتاج تلك الزيادات فى تنمية أمورها الاقتصادية [8]، وفى حين كانت الرسوم الجمركية على ما يتم استيراده عند هذا الحد من الانخفاض، بلغت رسوم الصادرات الوطنية اثنى عشر بالمائة، مما أسفر عن تدفق السلع الأوروبية والتى أعاقت نمو الصناعات المحلية أو ارتقائها [9].

وقد أعاد البعض ضعف مردود تلك السياسة إلى نظام المعاهدات التجارية التى كانت تتبعه الدولة العثمانية والذى سلبها أى سلطة على نظامها الجمركى، كذلك صاحب تحديد الرسوم على أساس القيمة طرق عديدة للتحايل، فالتجار الأجانب حرصوا على أن تقدر بضائعهم بأقل من قيمتها، لتخفيف ما يدفع عنها من أموال عبر استخدامهم لطريقة الفاتورة المزدوجه إحداها بمبلغ منخفض للجمارك، وأخرى تتضمن الثمن الحقيقى لاستخدامها فى العمليات التجارية، كذلك لم تفرق الرسوم الجمركية بين ما يدفع على السلع الضرورية المستوردة والأخرى الكمالية، علاوة على أن التطبيق العملى لتحصيل رسوم الجمارك اختلف عن الأسس النظرية، فالأحوال العامة خلال فترة حكم العثمانيين لبلاد الشام دفعت الولاة لتفسير فرمانات السلاطين حسب أهوائهم الخاصة وحاجتهم للمال، كما ارتبط تحصيل الرسوم الجمركية فى بعض أنحاء الدولة العثمانية بطريقة الإلتزام، علاوة على ما كان يفرض من إتاوات على التجار والمسافرين [10].

تفسر تلك التطورات السابقة بالإضافه لعوامل أخرى الاستجابة السريعة فى بلاد الشام لدعوة الشريف حسين(شريف مكة) للثورة على الحكم العثمانى عام 1916م، إذ آمل سكانها فى تحسين أوضاعهم، وذلك تحت وعود دول الوفاق البراقة [11]، غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وجد العرب أنفسهم كمن يستجير من الرمضاء بالنار، فوقعوا تحت احتلال جديد تمثل فى الانتدابين البريطانى والفرنسى والذى حرم تلك المناطق من إمكانية تطورها الاقتصادى[12].

وعند تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م [13] لم يكن الوضع الاقتصادى بها بأفضل من سابقه؛ إذ صُبغ بالطابع التقليدى، فضلاً عن توقف العمل بخط سكة حديد الحجاز، مما أسفر عن وجود فارق شاسع بين واردات الحكومة الأردنية ونفقاتها [14] .

وعليه ففى ظل هذا الاقتصاد الأردنى الذى تتحكم فيه الأعراف والتقاليد المتوارثه دون أن يحركه قانون العرض والطلب، فضلاً عن انتشار البطالة، وانخفاض مستوى دخل الفرد[15]، سعى الأمير عبد الله بن الحسين إلى توقيع اتفاق مع تشرشل فى مارس 1921م

بمقتضاه تُقدم بريطانيا لبلاده معونة مالية [16] سنوية تبلغ قيمتها مائة وثمانون ألف جنيه استرلينى، لكنها غالبا ما استعملت كوسيلة لإبتزاز الحكومات الأردنيه[17]، بل وبمقتضاها أصبح للمعتمد والمستشار المالى البريطانى حق الإشراف الدقيق على جميع الأمور المالية[18]، ومكنت بريطانيا من السيطرة على جميع مفاصل الدولة، ومن ثم تطويعها لتحقيق أهدافها [19].

وأمام ذلك لجأت الحكومات الأردنية آنذاك إلى طرح حلول جديدة لمعالجة ذلك بنشر الأمن وتوطيد أركان الدولة، وسن تشريعات جديدة لتطوير الجانب الاقتصادى وبخاصة النواحى المالية عبر عدة روافد؛ كالضرائب ورسوم المحاكم والرخص وإنشاء الجمارك وغيرها، ساعدها على ذلك التغيرات التى بدأت تطرأ على الإمارة عقب تأسيسها، إذ أصبح لها أهميه كبيرة كطريق تجارى بين سوريا وفلسطين والعراق ومملكة نجد، فضلاً عن إعادة تشغيل خط الحديد الحجازى بين دمشق ومعان مارًا بالمدن الأردنية، وذلك بعد توقفه عن العمل خلال الحرب العالمية الأولى، علاوة على ربط الأردن بالسوق العالمى بعدما أصبحت النقود الأداة الرئيسة للتبادل، فتحول بذلك الاقتصاد الأردنى من الطابع البدائى إلى اقتصاد يسير وفق قواعد السوق [20].

دارت تلك التحركات تحت سمع وبصر الحكومة البريطانية، التى عقدت فى هذا السياق اتفاقًا فى الثانى والعشرين من سبتمبر 1921م مع المفوضية الفرنسية العليا فى بلاد الشام بهدف إقامة دوائر للجمارك على الحدود داخل البلاد التى تقع تحت انتدابهما، وذلك لجباية الرسوم على السلع التى تمر بها، وهو ما لاقى معارضة من قبل قطاع كبير من تجار بلاد الشام الذين عللوا موقفهم بأن تلك الحواجز الجمركية ستجلب أضرارًا على قطاعى التجارة والصناعة، علاوة على أن الجمارك التى سُتقام ستواجه صعوبات عدة عند ضبطها، فالطرق التى تمر منها السلع مفتوحة على طول الحدود يجتازها الجمال والبغال وسائر حيوانات النقل ليل نهار، وهو ما يسهل عمليات التهريب، فضلاً عن عمليات التشاجر التى تتم بين المهربين والمتصدين لهم، وستفتح أمام ممن يتولو أمر مراقبة هذه الطرق وسائل جديدة لأخذ الرشوة [21].

وقد شهدت الفترة منذ تأسيس الإمارة وحتى فصلها عن فلسطين وإقرار بريطانيا لهذا الوضع فى مارس 1923م، مجموعة من التطورات أهمها إنشاء أول إدارة للجمارك عام 1922م والتى ارتبطت إداريًا برئاسة مجلس المستشارين[22]، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الإمارة فى تلك الفترة تخبطًا واضحًا فى الأمور المالية، فلم يكن لديها أية ميزانية لما تجبيه أو تنفقه من أموال، مما دفع بريطانيا بعد فرض المراقبة المالية وتعيين مستشارًا

ماليًا لها فى الإمارة إلى تنظيم ميزانية للتوفيق بين الواردات والنفقات[23]، ولمعرفة احتياجات السكان والتى بلغت وقتذاك قرابة ربع مليون نسمة [24] .

واكب فكرة تنظيم الميزانية سن مجموعة من التشريعات الخاصة بالإمارة كان أهمها التشريعات الخاصة بالجمارك، وذلك لتنظيم وضبط العمليات الجمركية، وهو ما سيتم تناوله فى العنصر التالى.

ثانيًا- التشريعات الجمركية:

بعد إعلان استقلال شرق الأردن فى مايو 1923م، وانفصالها قانونيًا عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان التى عقدت فى يوليو من العام نفسه، قام المسئولون الأردنيون باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز موارد بلادهم المالية [25]، وذلك عبر سعيهم لتنظيم دائرة الجمارك والتجارة والعمل على زيادة كفاءتها من خلال سن مجموعة من التشريعات وإجراء التعديلات عليها شريطة ألا يؤثر ذلك على النشاط الاقتصادى داخليًا وخارجيًا [26].

تمثلت أولى التشريعات فى قيام الحكومة الأردنية بإصدار لائحة قانونية لتطبيق قانون المكوس الصادر فى العشرين من مارس 1923م نصت على أن السلع التجارية المستوردة يجب أن تنقل أولاً لدائرة الجمارك مرفقة ببيان من قبل صاحبها وتقديمه للقائم على معيناتها والذى يُحيل الأمر بدوره بعد ذلك إلى المُثمن الذى يقوم بتقدير قيمة السلعة، ثم يتم إحالتها إلى من يقوم بتقدير رسومها [27].

وفى السابع والعشرون من سبتمبر 1926م صدر قانون آخر نص على منح مدير الجمارك والمكوس صلاحية تحديد التعريفة الجمركية وتغييرها وتعديلها كيفما يشاء على السلع التى يتم استيرادها من الخارج على أن يجرى تطبيقها بقرار من مجلس الوزراء، كما مُنح مدير الجمارك ومسئول المالية وقائد الجيش العربى صلاحية تعيين المعابر التى ستمر من خلالها السلع إلى الإمارة، وإيضاح طريقة تطبيق المعاملات الجمركية على السلع التى تنقل بواسطة السكك الحديدية أو الحيوانات، إذ يقوم مُتعهد الشحن بوضع بيانًا بها حسب ما هو قائم من قبل دائرة الجمارك على أن يحتوى على ثمن البضاعة شاملة الشحن والتأمين ثم يقوم موظف الجمرك بتسعيرها حتى يقوم التاجر بدفع الرسوم المطلوبة [28].

كما نص القانون على التخلص من السلع غير القابلة للإستخدام بعد إخضاعها للمختص الفنى، فضلاً عن إعفاء المواد الزراعية وأمتعة المسافرين وأفراد القوات البريطانية والموظفين من خارج الإمارة، وكل ما يتم استيراده تحت اسم الأمير ودوائر الحكومة

والجيش والكتب من الرسوم الجمركية، ومصادرة البضائع المهربه وبيعها لحساب خزينة الدولة، وفرض عقوبات صارمة على المهربين والمخالفين لأحكام هذا القانون من قبل المحاكم المختصه فى البلاد [29].

لاقى هذا القانون معارضة قوية من قبل التجار فى عمان عبر قيامهم بالإحتجاجات فى الثانى من أكتوبر 1926م، ولم ينته الأمر إلا بعدما نظرت الحكومة فى دوافع شكواهم، فأعادت النظر بالتشكيلات الإدارية لدائرة الجمارك بشكل يضمن الهدف من وجودها، كما اتخذت بعض الإجراءات لربط وتأمين الطرق والمعابر التى تربط الإمارة بالدول المجاورة، كتأسيس مخافر للشرطة وتعيين محافظين للجمارك [30]، وفى هذا الصدد اقترح بلومر **Plumer**– المندوب السامى البريطانى بالقدس– فى السادس من أبريل 1927م زيادة بند الإنفاق الخاص بالشرطة بمبلغ 1278 جنيهًا لإقامة مقر للشرطة فى العقبة [31].

وقد أُلحق بهذا القانون مجموعة من التعديلات المتعاقبة منها؛ ما تم فى الثالث والعشرين من يناير 1927م، حيث أقر المجلس التنفيذى ملحقًا تضمن إعفاء– المواد الخاصة بالمعاهد الدينية والعلمية والخيرية وجمعية الرفق بالحيوان وعددًا من الصناعات– من الرسوم الجمركية[32]، كما تطرقت المعاهدة البريطانية الأردنية فى فبراير 1928م إلى النواحى الاقتصادية فنصت عدد من موادها على أن يتحمل الأمير عبد الله نفقات الحكومة المدنية والإدارة ومرتبات المعتمد البريطانى وموظفيه، ولا يحق له تغيير طريقة مراقبة الأموال العامة إلا بموافقة بريطانيا، بل ويقوم بمشورتها فى قانون الميزانية السنوى أو أى قانون يمس أموال الإمارة [33].

وفى الخامس عشر من أغسطس 1928م أعلنت دائرة الجمارك فى الأردن عن الأمور التى يُمنع استيرادها أو تصديرها، وكذلك ما يتم السماح به، فكانت المفرقعات والبنادق والأسلحه الحربية والحشيش والأفيون والرسوم والمنقوشات المخله بالآداب وتذاكر الرهان واليانصيب والأوعية التى تحتوى على المشروبات الروحية من ضمن الفئة الأولى، فى حين كانت بنادق الصيد والأفيون الخام والمورفين لأهداف طبية، وكذا الكُحل وجثث الموتى والنباتات والثمار والبذور والحيوانات والأثار القديمة، وملح البارود ضمن ما يُسمح بتصديره أو استيراده ولكن بمعاينة الجهات المسئولة [34].

وفى أوائل ديسمبر 1929م نشرت الجريدة الرسمية مشروع تعديل لقانون الجمارك لعام 1926م فاستعاض عن المادة الخامسة منه بفرض رسوم على السلع وفقًا لما هو موضح فى التعريفة الجمركية، وأن تستوفى الرسوم بموجب الفئة المعمول بها فى اليوم الذى تتم فيه المعاملات، علاوة على تفاصيل أُخرى مرتبطة بتعيين الرسوم حسب قيمة البضاعة،

كذلك تم الاستعاضة عن المادة السادسة عشر من القانون الأساسى بمواد أخرى خاصة بكيفية التعامل مع البضائع الناقصة، كما تناول مشروع القانون تعديلاً على المادة التاسعة عشر فنص التعديل على حتمية تقديم جميع الفواتير وحوافظ التأمين والوثائق التى تتعلق بتصدير البضائع، وفى حالة عدم تواجدها يقبل المرسل إليه تقدير الجمرك دون تقديم أى اعتراض، إضافة إلى مواد أخرى مثل تعديل المواد العشرون والحادى والعشرون والثالث والعشرون والستون وهى أمور تتعلق بالتجار والمخلصين ومقدار المكافأت التى تمنح لمن يبلغ عن أية مخالفات [35].

وأمام سوء الأوضاع المالية للإمارة وتحديدًا الفترة الممتدة من 1929-1932م سعت الحكومة الأردنية للتغلب على ذلك عبر تطوير التجارة الخارجية وحماية المنتجات المحلية [36] عن طريق إضافة مادة لقانون الجمارك فى الخامس عشر من مايو 1932م بموجبها سُمح للبضائع بالمرور عبر البلاد بطريق التوسط(الترانزيت) مقابل تحصيل رسوم بنسبة واحد بالمائة من قيمتها مع مراعاة شروط اتفاقيات المرور التى تم توقيعها بين الإمارة والدول الأخرى [37].

كما أعلن رئيس الوزراء الأردنى فى الحادى والعشرين من نفس الشهر أنه لن يتم استيفاء أية رسوم عن الأدوات والأجهزة التى يتم استيرادها من قبل أية بعثة من بعثات الأثار، بينما احتياجات المخيم والأمتعة الشخصية فلكى تعفى من الرسوم يجب أن تدخل إلى فلسطين أولاً ثم تأتى إلى شرق الأردن[38].

وفى السادس عشر من يونيو من العام ذاته تم السماح لإدارة الجمارك بمنح رُخص للراغبين فى وضع بضائعهم المنتجة فى معاملهم تحت مراقبة الدائرة ليصبح بإمكانهم استرداد تسعون بالمائة من الرسوم الجمركية التى دفعوها لقاء استيراد مواد الصنع عند عرض المواد المصنعة فى الأسوق المحلية أو تصديرها للخارج[39]، كما قدم مدير الجمارك اقتراحًا لرئيس الوزراء الأردنى ورئيس الغرف التجارية مفاده تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية عن المواد الأولية التى تُستخدم فيها ومنها؛ صناعة السكر والحلويات والتى كان يتم استيرادها من سوريا، وأضاف مدير الجمارك أنه مع ما يترتب على ذلك الإجراء من فائدة عامة للسكان، فإن مصلحة الجمارك سوف تتقاضى رسومًا جديدة على كميات السكر التى تصنع فى الأردن بدلاً من سوريا وتدخل للإمارة معفاة من الرسوم الجمركية [40].

وأمام ترحيب التجار والصناع الأردنيون بهذا الأمر اقترح مدير الجمارك أن يتم السماح بفتح معمل أو اثنين لصنع الحلويات يكون خاضعًا لمراقبة مصلحة الجمارك، وأن

تخفض الرسوم الجمركية على السكر لدرجة معتدلة شريطة أن تقتصر على الكميات التى يستوردها صاحب المعمل وتستهلك فيه، وأن يدفع الأخير رسومًا سنوية لا تقل عن خمسة وعشرون جنيهًا، وأن يخصص فى ميزانية الجمارك وظيفة مهام صاحبها مراقبه المعمل، قوبل هذا الإقتراح بترحاب شديد، لكن ما طرح بشأن إيجاد وظيفة لا يمكن تنفيذها قبل انتهاء السنة المالية الحالية [41].

ساهمت تلك التحركات فى تحسين الأوضاع المالية للأردن فارتفعت إيراداتها من 222902 جنيهًا فلسطينيًا عام 1931م إلى 270589 جنيهًا نهاية عام 1934 وبداية العام التالى، لكنها مع ذلك عانت من عدم توازن ميزانيتها بسبب الفجوة الكبيرة ما بين الإنفاق والدخل[42].

وباستقراء أرقام الميزانية [43] الخاصة بإيرادات الإمارة ونفقاتها بالجنية الفلسطينى فى الفترة الممتدة من 1930 وحتى 1935م ، أمكن تصنيفها إحصائيًا وفقًا للشكل التالى:

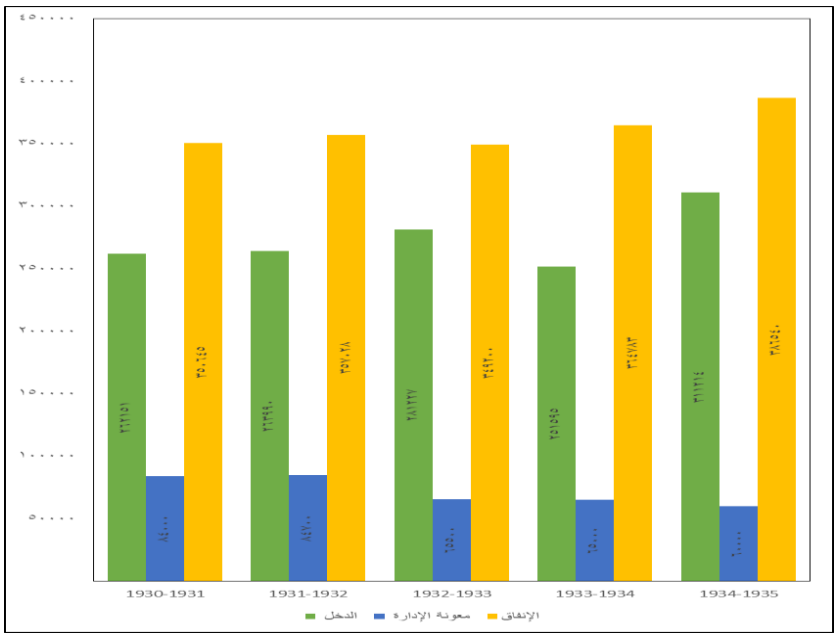

يتضح من هذا الشكل التفاوت الواضح فى ميزانية الإمارة خلال تلك الفترة، إذ تغلبت كفة النفقات على الدخل، وهو ما يؤدى بالتبعية إلى عجز فى ميزان المدفوعات، كما شهدت نفقات الإمارة ثباتًا إلى حد ما مقارنة بإيرادتها التى اتسمت بالتباين صعودًا وهبوطًا، ففى السنوات الأولى من تلك الفترة شهدت إيرادات الإمارة تقاربًا واضحًا فى القيمة ثم ازدادت زيادة طفيفة فى العام الثالث ثم تناقصت قيمتها فى العام الرابع، إلا أنها بلغت أقصى ارتفاع لها فى العام الأخير من تلك الفترة، وهو ما يعنى أن حالة صعود إيرادات الإمارة وهبوطها ارتبط بمدى الإستقرار الذى تشهده على كافة مستوياتها، وهو استقرارًا

نسبيًا كون تلك الفترة قد شهدت تطورات داخلية وأحداث عالمية أهمها أزمة الكساد العالمى .

وتعزو التقارير البريطانية هذا التفاوت الواضح فى ميزانية الإمارة خلال تلك الفترة إلى قله أموال الضرائب والتراخيص، وسوء الأوضاع الزراعية والظروف الاقتصادية العالمية، علاوة على الخسائر الضخمة فى الماشية بسب الجفاف الناجم عن قلة المياة، فضلاً عن الغارات المستمرة للقبائل على حدود الإمارة [44].

وفى الثانى والعشرين من أكتوبر 1935م طلب رئيس الوزراء الأردنى من الديوان الخاص بتفسير القوانيين والأنظمة توضيح الخلاف الدائر حول رسم المعاينة، هل يفرض على البضائع التى تستورد عن طريق المراكز التى أعلن أنها نقاط جمركية للإحصاء؟ أم يُعمم على كل المراكز؟، وقد انتهى الأمر إلى استيفاء رسم المعاينة فى الأماكن التى بها نقاط للإحصاء فقط، بينما البضائع التى تدخل الإمارة عن غير ذلك ليست خاضعة لهذا الرسم [45].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية تم فرض مجموعة من الضرائب على رسوم الجمارك؛ فخلال العام المالى 1941/1940م أضيفت ضريبة إلى رسوم الجمارك قدرها واحد بالمائة من قيمة جميع البضائع المستوردة، كذلك فرض ضريبة إضافية قدرها مائتا مليم عن كل طن يُصدر خارج الأردن من القمح أو عشرون مليمًا عن كل طن من الشعير [46].

وفى عام 1941 تم إقرار ما عرف بنظام مراقبة الاستيراد، وذلك وفقا للقانون رقم 7 من نفس العام، حيث نص على حظر استيراد جميع البضائع إلى شرق الأردن إلا بمقتضى رخصة يمنحها رئيس الوزراء أو أى شخص يخوله، كما استثنى من أحكام القانون البضائع التى تستورد بالترانزيت وكذلك البضائع التى تستورد فى طرود البريد شريطة ألا تتجاوز قيمتها جنيهًا فلسطينيًا والتى يستوردها تاجر البريد بغية إعادة بيعها[47]، وخلال العام المالى 1943/1942م تم فرض ضريبة إضافية على رسوم الجمارك قدرها واحد ونصف بالمائة من قيمة جميع البضائع المستوردة، وعشرين بالمائة على السجائر والتبغ والمشروبات المصنوعة فى الأردن[48].

وفى يونيو 1943م تم التصديق من قبل مجلس الوزراء على القانون رقم 16 لعام 1943م والذى بمقتضاه يُسمح لمدير الجمارك بمكافأة أى شخص يُدلى بمعلومات أو يكتشف أية مخالفة بما يراه مناسبًا من الأموال شريطة ألا يزيد على نصف مجموع المبلغ المتحصل بإضافة قيمة الجزاء إلى قيمة البضاعة، وألا تزيد المكافاة عن خمسمائة جنيهًا

فلسطينيًا[49]،وفى نوفمبر 1944م أقر المجلس التشريعى بالأردن قانونًا عرف باسم " قانون رسم المعاينة " بمقتضاه يتم استيفاء واحد بالمائة فى أى محل أنشئت به نقطة جمرك للإحصاء على أن يفرض هذا الرسم على جميع البضائع الواردة إلى شرق الأردن ما عدا ما تم إعفائه من قبل [50].

وبعقد المعاهدة البريطانية الأردنية فى 22 مارس 1946م اعترفت بريطانيا بشرق الأردن كدولة مستقلة وبالأمير عبد الله ملكًا عليها[51]، وتطرقت أحد موادها إلى الإمتيازات الجمركية التى وقعت قبل عقدها فأكدت بقائها كما هى، وألا يمنح مثلها لأى قطر حتى تنتهى مدتها [52].

ثالثًا– الاتفاقيات التجارية:

استنادًا إلى نصوص اتفاقية لوزان 1923م والتى أعطت الحق للدول التى انفصلت عن الدولة العثمانية بإنشاء اتحادات جمركية، وإسناد التعامل التجارى بين الدول على أساس مبدأ الأفضلية، سعت حكومة شرق الأردن إلى تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى والعمل على تطويرها عبر عقدها للعديد من الاتفاقيات التجارية [53].

كانت سوريا أُولى الدول التى عقدت معها الأردن اتفاقا تجاريًا، وذلك فى العاشر من مايو 1923م بحضور عبد السلام كمال مدير الجمارك الأردنى، وعدد من المسئولين السوريين؛ وقد نص الاتفاق على إعفاء المنتجات السورية من الرسوم الجمركية شريطة أن تكون مرفقة ببيان من جمارك تلك البلاد يثبت أصلها[54]، أما السلع المعاد تصديرها إلى أحد البلدين، فالرسوم الجمركية التى دفعت عليها عند وصولها إلى البلد الشاحن تعاد إلى البلد المشحونة إليها[55]، وفى حال لم تكن تلك البضائع مرفقة بالبيان المذكور تستوفى عنها الرسوم كاملة حسب التعريفة الجمركية، كذلك استثنى من الإعفاء الدخان والمشروبات الروحية والكحول [56].

كانت السلع التجارية المزمع إرسالها من سوريا للأردن يتم مراقبتها من مفوضى الأخيرة فى بلاد الشام بموجب البيانات التى يُقدمها التجار لجمرك دمشق، والشيئ ذاته كان كل تاجر فى الإمارة يُقدم بيانًا لدائرة الجمارك يوضح فيه اسمه ومحل إقامته والسلع التى وردت إليه وعدد أوعيتها، وأن يذيل ذلك البيان بتوقيعه، أما البضائع التى ترد إلى الإمارة من دمشق بدون شهادة من مفوضى الأولى يؤخذ عنها لأول مرة رسومًا جمركية مضاعفة سواء أكانت تلك أجنبية أو محلية، ومن يُكرر ذلك تُصادر بضاعته ويمنع من ممارسة التجارة، وقد ظهر ذلك عمليًا عندما وصلت مجموعة من التجار السوريين للإمارة عقب هذا الاتفاق لتسويق بضائعهم[57].

وعندما رفضت الحكومة السورية التقيد بما ورد فى الاتفاق التجارى لعام 1923م وطالبت برفع نسبة الرسوم الجمركية عن البضائع التى كانت ترد إليها أو إلى الأردن من أحد عشر بالمائة إلى خمسة عشر أو ثلاثون بالمائة [58]، كان التحرك الأردنى بالمثل إذ كلفت الحكومة الأردنية مدير الجمارك العام بها برفع وجباية الرسوم عن البضائع التى تدخل الإمارة من سوريا إلى خمسة عشر أو ثلاثون بالمائة [59].

ألقت تلك التطورات بظلالها على العلاقات التجارية بين البلدين وزاد من صعوبتها القيود التى فُرضت على استيراد وتصدير جميع أنواع البضائع من قبل سلطات الانتداب البريطانى والفرنسى فيهما، وهو ما اتضح بجلاء عندما منعت بريطانيا شرق الأردن خلال عامى 1925و1926م من تصدير الغلال والمواد الغذائية إلى سوريا، وذلك بالتنسيق مع فرنسا [60].

استمر العمل باتفاق 1923م حتى عام 1935م إلى أن طلبت الحكومة السورية من نظيرتها الأردنية وضع ترتيبات خاصة لإعادة النظر فى الاتفاق التجارى السابق، لكن مع تعذر وصول الجانبين لعقد اتفاق تجارى جديد مدد الاتفاق القائم إلى يونيو 1939م ثم مُدد مرة أخرى إلى أغسطس من العام نفسه إلى أن قام توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى بالإعلان فى أكتوبر 1939م بأن الاتفاق التجارى القائم بين البلدين مُدد إلى أجل غير مُسمى [61].

وخلال الفترة السابقة تمثلت الصادرات الأردنية لسوريا فى القمح والأذرة والصوف والحيوانات ومنتجاتها والزيوت والزبيب، بينما كانت واردات الإمارة من الأرز والصابون والأقمشة القطنية والشاى والقهوة والخشب والبنزين والسكر، وعليه فإن عائدات الإمارة من رسوم الجمارك المحصلة من سوريا كانت جيدة، فعلى سبيل المثال بلغ عائداتها عام 1933م 1158000 جنيهًا فلسطينيًا وعام 1935م ما قدره 1404000، وفى الحادى والعشرين من مايو 1940م أُستؤنفت المباحثات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بحضور ممثلين عن شرق الأردن وسوريا، وتم التوصل إلى اتفاق تجارى جديد مُدته عام واحد، وقد أُعيد النظر فيه، إذ تم فرض ضريبة من الجانب الأردنى على بعض المحاصيل التى تصدر إليهم من سوريا ولبنان،وذلك بسبب خسارة الميزان التجارى الأردنى لصالحهما [62].

ظل التبادل التجارى محدودًا بين الإمارة وسوريا مقارنة بما كان بين الأولى وفلسطين، وزاد من محدوديته البيان الذى أصدرته الحكومة الأردنية أثناء الحملة الأردنية البريطانية على سوريا عام1941م، إذ استند على قانون الدفاع الذى يمنع التجارة مع العدو، ولهذا

عُد ساريًا على سوريا باعتبارها أرض يحتلها العدو، ومن ثم يمنع القيام بمعاملات تجارية معها [63].

وعقب سيطرة بريطانيا وقوات فرنسا الحرة على سوريا عام 1941م اتخذت مجموعة من القرارات دفعت باتجاه تشجيع النشاط التجارى بين الجانبين، ولكن بشكل محدود للمحافظة على ثبات أسعار السلع فى الإمارة، وقد ظل هذا الأمر قائمًا حتى عام 1946م، بل واستمر إعفاء المنتجات المحلية الزراعية والصناعية فى البلدين من دفع الرسوم الجمركية، كما تواصل ضمان سوريا بتسهيل الترانزيت للبضائع الأجنبية المارة بأراضيها إلى شرق الأردن [64].

وباستقراء قيمة [65] حجم التبادل التجارى بين شرق الأردن وسوريا بالجنية الفلسطينى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، أمكن تصنيفها إحصائيًا وفقًا للشكل التالى :

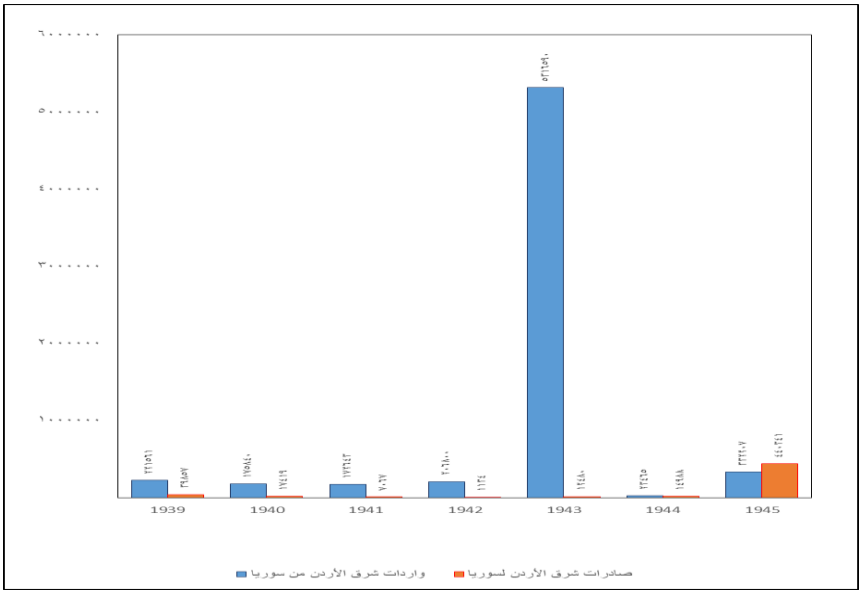

يظهر من خلال تلك الإحصائيات أن حجم واردات شرق الأردن من سوريا يزيد عن حجم صادراتها، مما يعنى أن الميزان التجارى طوال سنوات الحرب كان فى صالح الأخيرة، فقيمة ما كان يتم استيراده من سوريا للإمارة شهد تباينًا طفيفًا خلال سنوات الحرب إلا فى عام 1943م والذى شهد طفرة كبيرة، وربما يعود ذلك إلى حاجة الإمارة الشديدة لكميات كبيرة من السلع السورية لسد احتياجاتها، خاصة بعد إعلان استقلال سوريا فى نفس العام وتحررها ولو نسبيًا من السيطرة الفرنسية، أو إلى الانفتاح الكبير بين عمان ودمشق بسبب ما تم فرضه فى الأعوام السابقة من قبل بريطانيا بمنع التجارة مع سوريا تحت مبدأ عدم الإتجار مع العدو، وذلك بعدما وقعت الأخيرة تحت سيطرة حكومة فيشى الموالية للألمان.

وعليه فإن تلك الطفرة تفسر انخفاض قيمة واردات الإمارة من سوريا عام 1944م، وهو ما يعنى اكتفاء الأخيرة من السلع السورية التى كانت تحتاجها، فى المقابل شهدت صادرات الإمارة لسوريا معدلات منخفضة، وهو أمر طبيعى، نظرًا للتباين الواضح بين اقتصاديات البلدين، استثناء وحيد صب فى صالح الأردن، وهو أن عام 1945م شهد تفوقًا واضحًا لصادراتها، وربما يعود ذلك إلى اهتزاز الاقتصاد السورى بسبب احتدام الصراع بين سوريا وفرنسا من أجل الجلاء .

أما عن العلاقات التجارية مع فلسطين فاتسمت بالتميز، نظراً لأن الإجراءات التى اتخذت من الجانبين صبت فى هذا الإطار، فالواردات التى كانت تمر بالبلدين عبر الطرق المحددة لها كانت تدفع نسب محدودة من الرسوم الجمركية[66]، مما أدى إلى تحسن أحوالهما الإقتصادية [67].

وخلال عقد المعاهدة البريطانية الأردنية عام 1928م نصت أحد موادها على ألا يكون هناك أية حواجز جمركية بين الأردن وفلسطين ما لم يتم أى اتفاق بينهما ينص على خلاف ذلك، وأن تلقى تجارة شرق الأردن مع فلسطين من التسهيلات ما تلقاه تجاه فلسطين سواء بسواء [68]،كما تم عقد اتفاق بين الجانبين فى 26 سبتمبر 1928م بمقتضاه سُمح للبضائع الأردنية بالمرور عبر الأراضى الفلسطينية معفاة من الرسوم الجمركية [69].

وفى مايو 1933م أكد مدير الجمارك بالإمارة أن البضائع التى تُصدر إلى فلسطين لا يترتب عليها أية رسوم جمركية، وذلك إذا كانت من منتجات الإمارة أو من تصنيعها ومعها بيان جمركى يؤكد ذلك[70]، وقد لاقى ذلك قبولاً واضحًا لدى الفلسطينيين الذين أبدو استعدادهم لدعم أية خطوة تساهم فى النهوض بالإمارة، بل وخصصوا مبلغ 11250 جنيهًا فلسطينيًا مساهمة لدعم شرق الأردن، وذلك فى الفترة من أكتوبر 1931 وحتى مارس 1933م [71].

وقد تمثلت البضائع التى يتم تصديرها من شرق الأردن لفلسطين فى القمح والشعير والأذرة والعدس والزيت، بالإضافة إلى الماشية والأغنام وغيرها[72]، ففلسطين مثلت أحد أهم المنافذ الرئيسة لتصدير المنتجات الأردنية، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن قيمة المحاصيل الأردنية التى صُدرت برسم الترانزيت عبر فلسطين فى أعوام 1935و1936م بلغت ستة الأف جنيهًا، بينما بلغت قيمة صادرات شرق الأردن السنوية لفلسطين من الحبوب بين عامى 1932و1937م ما بين خمسة عشر إلى عشرين ألف طن [73].

كما ازداد التبادل التجارى بين البلدين على خلفية البلاغ الذى أصدره المندوب السامى البريطانى فى الحادى والثلاثين من أغسطس 1939م والذى نص على استثناء شرق الأردن وفلسطين من أى أمر يصدر فى أحداهما بمنع تصدير المواد إلى الخارج [74].

أعقب ذلك عقد الطرفين لاتفاق فى عام 1940م نص على أن البضائع المستورده عبر ميناء يافا أو المركز الجمركى بالقدس يُصرح بنقلها بالترانزيت إلى شرق الأردن، ولكن وفق الشروط الآتيه؛ أن تكون البضائع مرسلة إلى عمان أو إلى أحد المراكز الجمركية الأخرى فى شرق الأردن، وفقًا لما يتم الاتفاق عليه بين مديرى جمارك البلدين، وذلك فى مركبات خاصة، كذلك لا يجوز إرسال التبغ إلا إلى عمان وباسم مدير الجمارك بها، كما لا يُسمح بنقل الأسلحة النارية والمفرقعات بالترانزيت بواسطة النقل البرى، وقبل إرسال البضائع بالترانزيت يتم تسجيلها على النموذج المقرر بذلك مصحوبة بوثائق الشحن والفواتير المتعلقة بها، فضلاً عن ذلك يتم أخذ تعهد بشأن تلك البضائع على شكل تأمين يساوى الرسم الجمركى المقدر عليها، ولا يُلغى التعهد إلا بعد وصول البضائع إلى مركز الجمرك الذى أرسلت إليه فى شرق الأردن[75].

على ما يبدو أن بنود هذا الاتفاق الخاص بمرور البضائع بالترانزيت بين البلدين حمل تسهيلات عديده لكليهما، وقد هدف منه تسهيل عمليات التبادل التجارى بين الجانبين.

ألقت تلك التسهيلات بظلالها، إذ نشطت حركة الصادرات والواردات بين الجانبين طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، لكن حجم صادرات الإمارة لفلسطين فاق حجم وارداتها من الاخيرة[76].

وبرصد الأرقام [77] الخاصة بحجم التبادل التجارى بين شرق الأردن وفلسطين بالجنية الفلسطينى فى الفترة ما بين أعوام 1939–1945م، أمكن تصنيفها إحصائيًا وفقًا للشكل التالى:

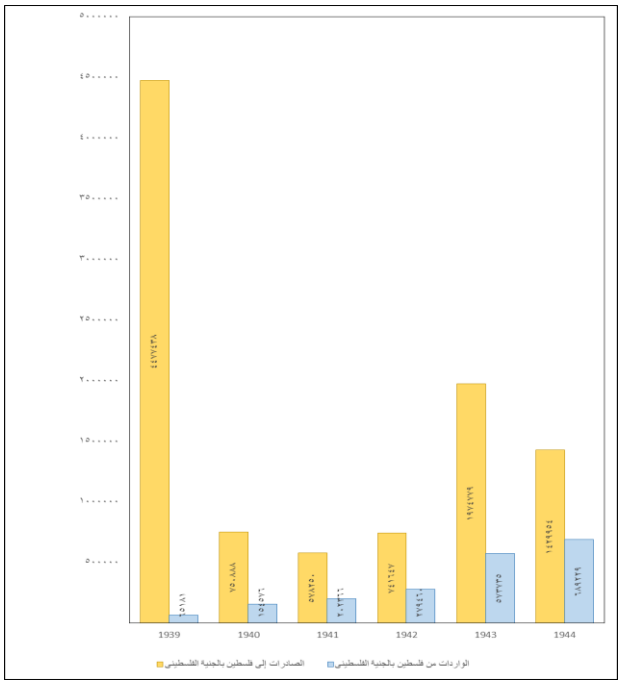

يتضح من هذا الشكل تفوق صادرات شرق الأردن إلى فلسطين على وارداتها، فشهد عام 1939م أعلى ارتفاع لصادرات الإمارة، ثم شهدت السنوات الثلاث التالية تباينًا طفيفًا، فى حين أن نسبة الصادرات زادت عام 1943م، فى المقابل أخذت واردات الإمارة من فلسطين منحنى تصاعديًا، فبلغت أقل معدلاتها عام 1939م ثم تدرجت فى النمو حتى وصلت ذروتها عام1944م، ويمكن تفسير ارتفاع قيمة صادرات الإمارة لفلسطين عن وارداتها إلى كون الأخيرة تمثل أحد أهم الأسواق الرئيسة لتصريف منتجات الإمارة وتحديدًا الزراعية، وإلى إعفاء السلع المتبادلة بين الجانبين من الرسوم الجمركية بموجب المعاهدة البريطانية الأردنية عام 1928م.

وعن العلاقات التجارية بين شرق الأردن ومملكة نجد – الحجاز، يمكن القول أنه عقب تأسيس الإمارة ظلت مسألة عبور تجارة نجد من الإمارة محل خلاف بين البلدين، إذ شكا القنصل النجدى فى دمشق من سوء معاملة الجمارك الأردنية، وطلب من بالمر **Palmer** القنصل البريطانى فى دمشق ضرورة التدخل، والتأكد مما إذ كان الأمير عبد الله سيقبل بمرور القوافل التجارية النجدية أراضى بلاده مباشرة، وإذا ما أعلن موافقته فما هى الرسوم التى سيتم فرضها ؟، وعليه سافر بالمر إلى الأردن والتقى أميرها الذى أبدى استعداده للموافقة، وأكد أنه سواء أكانت التعريفة الجمركية تجاه سوريا موجودة أم لا، فإن هذا العبور يجب أن يقدم نوعًا من العائد لبلاده، ثم قام الأمير بتفويض مظهر أرسلان رئيس النظار الأردنى لمتابعة المفاوضات، وهو ما تم عبر الاجتماع الذى دار بين الأخير وبالمر بعمان فى مارس 1923م [78].

وعقب الاجتماع أعلن مظهر أرسلان عدم تأييده فرض رسوم باهظة، واقترح أن تكون عشرون قرشًا انجليزيًا على كل جمل وعشرة على كل حصان أو حمار وخمسة لكل رأس ماشيه، وذلك مقابل ضمان الأمير سلامة القوافل التجارية المارة بأراضيه، وعدم تعرضها للنهب أو فرض أية رسوم عليها من قبل بعض القبائل، وقد لاقت تلك الطروحات موافقة فوزان السابق – أحد السياسيين السعوديين– والذى حرص على السفر لعمان لإنهاء كافة التفاصيل الخاصة بالعمليات التجارية بين بلاده والأردن [79].

تلى تلك التطورات عقد الجانبين لاتفاقية عام 1925م عرفت باتفاقية حداء [80] ساهمت فى تسهيل حركة التجارة بينهما[81]، إذ احتوت المادة الثالثة عشر منها على تعهد بريطانيا بضمان حرية المرور للتجار النجديين لقضاء تجارتهم بين بلادهم وسوريا ذهابًا وإيابًا، وأن يتم إعفائهم من دفع الرسوم الجمركية، على أن يخضع هؤلاء التجار وقوافلهم للتفتيش، ويكونوا حاملين لوثائق من حكومتهم تفيد كونهم تجارًا، وأن يسلكوا الطرق المتفق عليها [82].

علقت الحكومة الأردنية على هذا الأمر بأنها تجد صعوبات كبيرة فى تطبيق هذه القاعدة، إذ أن عددًا من التجار كانوا يدعون بأنهم متوجهون مع بضائعهم من سوريا إلى نجد لبيعها هناك حتى يتم إعفائهم من الرسوم الجمركية، ثم أنهم بعد دخولهم الأردن كانوا يبيعون بضاعتهم أو جزءً منها داخلها، وبذلك تُحرم البلاد من رسوم كانت تستحقها، لذا طالبت دائرة الجمارك بإيجاد طريقة للتأكد من أن البضاعة التى تدخل من سوريا تُحمل رأسا إلى نجد ولا تباع بالأردن [83].

ولتأمين ذلك يقترح أنه أثناء نقل البضائع بالترانزيت بين سوريا ومملكة نجد والحجاز عبر شرق الأردن يُقدم صاحب البضائع تصريحًا من حكومة الحجاز ونجد بالسماح له بإدخالها لأراضيها، كما تستوفى دائرة الجمارك فى شرق الأردن تأمينًا كافيًا عن البضائع ريثما يُظهر صاحبها شهادة من أخر مخفر لحكومة الإمارة على الحدود تفيد خروج البضائع منها ودخولها إلى الحجاز – نجد، وذلك تفاديا لعمليات التهريب التى كانت تتم، ولحماية التجار من مسائلة الدوريات الأردنية لهم أثناء مرورهم للحدود السعودية [84].

كما اقترحت بريطانيا على السعوديين أن يمر تجارهم على أحد المراكز الجمركية فى الرمثا أو المفرق أو الجفور عند دخولهم من سوريا للأردن ويقدموا وثائقهم ويأخذوا بيانات جمركية تخلصهم من مساءلة الدوريات لهم أثناء مرورهم للحدود السعودية[85]، ومن يخالف ذلك يتم معاقبته ومصادرة بضائعه[86]، لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من السعوديين الذين

عدو حدودهم متصلة بسوريا عبر الممر النجدى الذى ضمنته المادة الثالثة عشر من اتفاقية حداء [87].

وعليه فإن العلاقات التجارية بين الإمارة ونجد اقتصرت على قيام بعض تجار الأخيرة ببيع ماشيتهم إلى أهالى شرق الأردن، مقابل الحصول على الحبوب والقهوة والمنسوجات والبنزين من تجار الكرك ومعان[88]، وعليه اقترح رئيس وزراء شرق الأردن على مدير الجمارك استيفاء رسوم المواشى والبضائع التى تستورد من المملكة العربية السعودية ومن تجارها على الحدود عينا بدلاً من تحصيلها نقدًا، وذلك نظرًا للصعوبات التى يواجهها التجار السعوديون فى دفع النقود حال وصولهم للإمارة [89]، لكن دائرة الجمارك فى الأردن أجابت بعدم إمكانية تطبيق ذلك لصعوبة تجزئة البضائع وتحديدًا أذا ما كانت من الحيوانات، ولعدم جواز استيفاء الرسوم عينًا على البضائع الخاضعة لتأدية الرسوم بنسبه الوزن [90].

الجدير بالذكر أن محدودية العلاقات التجارية بين السعوديين والأردنيين فى تلك الفترة منذ تأسيس الإمارة وحتى الربع الأول من ثلاثينيات القرن الماضى تحكم فيها عوامل عدة؛ أهمها التوتر الدائر بين البلدين على الحدود بسبب هجرات القبائل وما تلاها من حرب إعلامية شنتها صحافة البلدين [91]، وقيام العديد من التمردات مثل تمرد حامد بن رفادة الذي خطط له حزب الأحرار الحجازي[92]، بتأييد من بعض الهاشميين الطامعين فى إحياء حكم الأشراف في الحجاز [93]، علما بأن أحد بنود اتفاقية حداء نصت على وقوف حكومتى الحجاز وشرق الأردن أمام هجرة أية قبيلة من أحداهما للأخرى وعدم دعمها [94].

وفى الفترة التى أعقبت إقامة التمثيل الدبلوماسى بين الجانبين الأردنى والسعودى، تطورت العلاقات التجارية بينهما وارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية نوعا ما، فخلال سنوات الحرب العالمية الثانية تراوحت قيمة الواردات إلى الإمارة من السعودية من 372 إلى 4346 جنيهًا فلسطينيًا، وذلك فى الفترة من عام 1939 إلى 1941م، ثم شهدت حركة الصادرات السعودية للإمارة نمواً طفيفًا فى الفترة التى تلت ذلك، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ،وهو ما يعنى أن قيمة واردات الأردن من السعودية كانت فى تزايد واضح، لكنها كانت ضعيفة مقارنة بحجم الاستيراد الذى كان يأتى من سوريا أو فلسطين [95].

وعليه فإن ضعف صادرت المملكة العربية السعودية إلى شرق الأردن فى سنوات الحرب العالمية الثانية يعود إلى الأزمة المالية التى كانت تعانى منها الأولى بسبب تناقص أعداد الحجاج، وما ترتب عليها من ضعف حصيلة ما كان يؤخذ مقابل الحجر الصحى أو

السفر بالسيارة والإبل أو عما كان يفرض على الذين يكسبون المال عن طريق خدمة الحجاج [96].

وعن العلاقات التجارية بين إمارة شرق الأردن والعراق فقد تميزت بطابعها الأسرى، ولم تشهد أى طابع رسمى منذ تأسيس الدولتين حتى عام 1931م، وهو العام الذى شهد توقيع أول اتفاقية صداقة وحسن جوار بينهما، نصت المادة الثالثه منها على قيام حكومة البلدين بعقد اتفاقيات فيما بينهما حول الشئون التجارية والبريدية والجمركية والإقامة وتسليم المجرمين [97].

على أثر ذلك نشط التبادل التجارى بين البلدين خاصة بعدما تم تحديد الطرق الرسمية التى تمر منها البضائع من العراق إلى الإمارة والعكس[98]، كما زاد من فاعليتها مد خطوط المواصلات البرية الذى يصل كركوك بحيفا مرورًا بشرق الأردن، إذ كانت حركة السيارات بين البلدين على هذه الطرق كبيرة، وهى الطرق التى قامت شركة نفط العراق **I.P.C (Iraq Petroleum Company)** [99] بتعبيدها [100].

وخلال عقد الاتفاقية بين شركة النفط والحكومة الأردنية عام 1931م تطرقت بنودها إلى مسألة الرسوم الجمركية، فنصت المادة الرابعة منها على عدم استيفاء أية رسوم على زيت البترول والنفط والغازات الطبيعية سواء كانت فى حالتها الأصلية أو مشتقاتها، كما نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الاتفاقية على أنه يحق للشركة أن تستورد إلى شرق الأردن جميع اللوازم والمهمات اللازمة للمشروع دون دفع رسومًا جمركية أو أية رسوم أخرى [101].

ويعلق البعض على ذلك بأن بريطانيا كانت تسعى من خلال هذا الاتفاق تحقيق أكبر قدر من الفوائد دون أن تدخل فى حساباتها المصالح العامة للإمارة، وهو ما يتعارض مع أحكام المادة الثامنة عشر من صك الانتداب، والتى نصت على أنه " يجوز لإدارة شرق الأردن أن تفرض بإشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضروريا، وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحا لزيادة ترقية الموارد الطبعية فى البلاد، وصون مصالح السكان " [102].

وعليه فإن العلاقات التجارية بين العراق والأردن قبل الحرب العالمية الثانية كانت محدودة، لكنها شهدت تطورًا طفيفًا، فبلغت قيمة واردات الأردن من العراق 7141 جنيهًا فلسطينيًا عام 1937م، ثم 106316 فى العام التالى إلى أن تخطت 140 ألف جنيها عام 1941م [103].

أما عن العلاقات التجارية بين مصر وشرق الأردن فيمكن القول أنها كانت شبه معدومة قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها شهدت بعض الطروحات التى دارت حول إقامة شركة نقل لشحن البضائع من السويس للعقبة، بغية تخفيض أجور نقل البضائع، لكن هذا الطرح لم يلق قبولاً لدى الجانب الأردنى كون أن تكلفة نقل البضائع من الإسكندرية لعمان عبر فلسطين كانت أقل مما سيتكلفة النقل عبر طريق السويس العقبة، فخلال الطريق الأول كانت أجرة نقل طن الأرز جنيهين، والسكر جنيهين ونصف، والسولار تسعه قروش، وهو بالتأكيد سيكون أرخص من الطريق المقترح، فضلاً عما سيواجهه التجار من صعوبات أثناء نقل بضائعهم من العقبة إلى معان نظرًا لعدم وجود طرق تسهل عملية النقل [104].

ومع بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية شهدت العمليات التجارية بين البلدين نشاطًا طفيفًا، فارتفعت صادرات مصر للأردن من 122 ألف جنيها تقريبًا إلى 203355 جنيها عام 1941م، وقد تمثلت تلك البضائع فى الأرز والسكر والحلويات والزيت [105]، فضلاً عن ذلك ساهم التجار المصريون فى استيراد البضائع الأجنبية الأصل إلى الإمارة، مما دفع مدير الجمارك لتقديم اقتراح لرئيس الوزراء الأردنى مفاده السماح للمراكب الشراعية المصرية بالخدمة بين السويس والعقبة، مما يتيح استخدامها فى شحن البضائع المرسلة لفلسطين وسوريا وتخفيف البضائع المتراكمة فى مستودعات الموانئ المصرية [106].

وباستقراء أرقام [107] حجم التجارة الخارجية لإمارة شرق الأردن فى الفترة الممتدة من (1936–1945م) أمكن تصنيفها إحصائيًا وفقًا للشكل التالى:

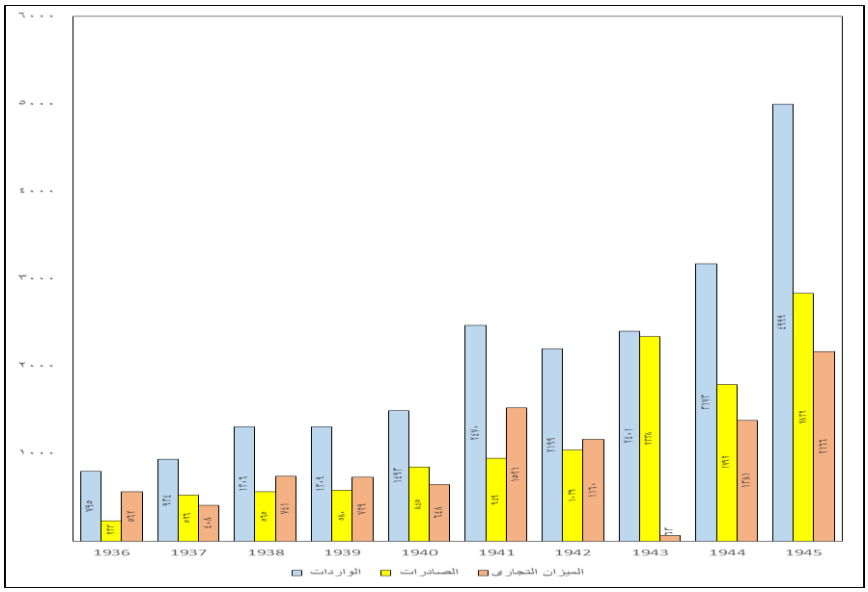

يتضح من هذا الشكل ارتفاع قيمة واردات إمارة شرق الأردن عن صادراتها، فمع اتخاذ الواردات منحنى تصاعديًا لكنها اتسمت بشيئ من التذبذب صعودًا وهبوطًا بسبب عوامل سياسية وتطورات اقتصادية، والشيئ ذاته انطبق على عملية الصادرات، لكن التطور النسبى للصادرات خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ربما يكون عائدًا إلى استقرار الإمارة وبعدها عن مسرح العمليات مقارنة بما يجاورها من دول، وإلى ما استوعبته فلسطين من منتجات تم تصديرها إليها من قبل الإمارة، فمقدار ما تم تصديره لفلسطين فاق ما تم تصديره إلى أى مكان آخر .

ومن اللافت للنظر أن إمارة شرق الأردن شهدت نشاطًا تجاريًا ملحوظا أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت عمان قبلة للتجار من جميع بلدان الشرق الأوسط، ويعزو ذلك إلى عدم فرض قيود صارمة على تحويل العملات الأجنبية والاستيراد مقارنة بالدول المجاورة [108].

ألقت تلك التطورات بظلالها على زيادة إيرادات الدولة من الجمارك، فارتفعت من 141500 جنيهًا فلسطينيًا عند بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى 290770 عند نهايتها[109]، وهو ما يعنى أن الرسوم الجمركية التى كانت تُجبى عبر الجمارك اكتسبت أهمية كبرى فى السياسة المالية للدولة، ولعبت دورًا مهمًا فى تطوير الاقتصاد الأردنى، رغم نموها البطئ .

على ما يبدو أن البطء الذى صاحب إيرادات الجمارك فى تلك الفترة رُبما يعود إلى حالة عدم الاستقرار السياسى والإقتصادى التى شهدتها الإمارة بسب تطورات الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد قيام بريطانيا بتفعيل العديد من التشريعات المنبثقة من قانون الدفاع فتم اتخاذ إجراءات خاصة بالدفاع العام والرقابة وأخرى بحظر الأجانب وثالثة بالأمن الاقتصادى والطيران المدنى، كذلك تفعيل القوانين الخاصة بالسيطرة على العملات وأخرى تمنع التجارة مع العدو[110].

وبالنظر إلى ماسبق فإن التجارة الخارجية للإمارة تمت فى الغالب مع الأقطار العربية، فصادرات الإمارة وارداتها دارت فى ذلك الإطار، وهى حالة ربما تكون استثنائية بين نظيرتها العربية التى دارت تجارتها فى معظمها مع الدول الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن معظم صادرات الإمارة كانت من المواد الغذائية التى سهل تسويقها فى الدول المجاورة، ومتطلباتها كانت بسيطة بحيث يمكن توفير أغلبها من تلك الأقطار، فضلاً عن الدور الذى لعبته الاتفاقيات التجارية بين الإمارة وجيرانها العرب فى توجيه تجارتها الخارجية صوبها[111].

وعليه يمكن القول أن الاتفاقيات التجارية التى عقدتها الإمارة مع جيرانها ساهمت بشكل فعال فى تخفيض القيود التى كانت تحد من انتقال الأفراد والبضائع ورؤس الأموال من الإمارة للخارج والعكس، وسهلت عمليات التبادل التجارى التى كانت تتم، خاصة بعد احتواء نصوصها على بنود خاصة بالإعفاء من الرسوم الجمركية لعدد كبير من السلع، مما أسفر عن تلبية احتياجات السكان من مؤن وخدمات.

رابعًا – المراكز الجمركية:

وفقًا لما سمح به قانون الجمارك الصادر عام 1926م من إنشاء عدد من المراكز الجمركية إذا ما اقتضت الحاجه لذلك، تم فى عام1930م إنشاء عدد من المراكز لإحصاء ومعاينة البضائع الواردة إلى شرق الأردن فى كل من عمان وجسر اللنبى والرمثا، وقد ترتب على ذلك قيام التجار الذين يستوردون البضائع عن طريق جمارك تلك المناطق أن يذهبوا لمديريها ومعهم الفواتير والأوراق الدالة على البضائع التى بحوذتهم من سوريا، وفى حالة عدم تقديم تلك الفواتير سيتم تأخير البضاعة ريثما تقوم مصلحة الجمارك بفتح الطرود ومعاينتها وتحديد محتوياتها [112].

وفى الخامس من مايو 1931م تقرر إنشاء نقطة فى جسر المجامع لإحصاء ومعاينة البضائع المستوردة عبر هذا الطريق، وذلك باستيفاء رسم قدره نصف بالمائة من قيمة البضاعه، اعتبارًا من الأول من يونيو من نفس العام[113]، كما تقرر إنشاء مركز

جمركى بالمفرق فى الثامن من أغسطس 1932م، واعتبار محطة المفرق طريقًا معنيًا باستيراد جميع أنواع البضائع من فلسطين وسوريا واستيفاء رسم معاينه يبلغ نصف بالمائة من قيمة البضاعة [114].

وفى السابع عشر من أبريل 1934م تم تأسيس مركز مؤقت للإحصاء والمعاينة فى قرية العدسية على أن يقوم شخص يتم اختياره من تلك القرية بصورة أولية بتحصيل رسوم المعاينة، حتى إذا ما ازدادت حركة التجارة وتطلب الأمر إقامة مركز جمركى دائم تقوم مصلحة الجمارك بإرسال أحد موظفيها للقيام بمهام هذا الشخص [115].

وبازدياد حركة التجارة أوائل عام 1936م تقرر إنشاء مركز جمركي للإحصاء فى كل من جسر الشيخ حسن ومركز بريد أربد ومركز بريد عمان، وذلك لإحصاء البضائع والسلع الواردة من فلسطين والدول الأجنبية واستيفاء رسوم للمعاينة عليها [116]، كما تقرر فى العام نفسه إنشاء مركز جمركى فى الجفور لإحصاء البضائع الواردة من العراق والدول الإجنبية واستيفاء الرسوم الجمركية عليها مع التأكيد على تقديم التجار ومستوردى البضائع جميع الفواتير وكل ما يدل على قيمتها وما لحق بها من مصاريف كأجور الشحن والنقل وغيرها [117].

وفى أواخر نوفمبر 1937م تقرر أيضا إقامة مركز جمركى فى مدينة الزرقا، وذلك بهدف إحصاء السلع الواردة من الدول العربية المجاورة ومن الدول الأجنبية واستيفاء الرسوم الجمركية عنها، كما تم تأسيس مركز جمركى بمدينة معان فى يونيو 1938م لإحصاء البضائع الواردة من الخارج واستيفاء الرسوم الجمركية عليها[118]، والشيئ ذاته تم بتأسيس مركز جمركى فى جسر دامية فى سبتمبر 1940م للهدف ذاته [119].

خامسًا– الإجراءات الجمركية :

يضم الجمرك عددًا من العاملين به يأتى على رأسهم مدير الجمرك ووكيله ثم مأمور المركز ثم المحاسب ثم المعاين أو أمين المستودع بالإضافة إلى العتالين[120]، فضلاً عن مُختارى القرى؛ وهم الأشخاص الذين كان يتم اختيارهم من كل قرية لتسهيل مهام العاملون بالجمارك أثناء متابعة المهربين وملاحقتهم [121].

شغل منصب مديرو الجمارك كلا من عبد السلام كمال من أكتوبر 1922م وحتى مارس 1927م، ثم تورنر **Turner** فى الفترة من مارس 1927م وحتى مايو 1935م [122] وأخيرًا لفنجستون **Livingstone** الذى استمر من مارس 1935 حتى سبتمبر 1948م [123].

وقد حرصت بريطانيا على أن يكون شاغل هذا المنصب من مواطنيها، نظرًا لما تمثله الجمارك من أهمية، كما أن رواتبهم كان يتم اقتطاعها من المعونات التى كانت تقدمها بريطانيا للإمارة ، والتى كانت تقوم بتوفير محل إقامة البريطانيين من موظفى المعتمد البريطانى [124].

وقد أثار شَغل الأجانب لمنصب مدير الجمارك سخط عدد كبير من سكان الأردن الذين طالبوا بتخليص البلاد منهم، لأن مسألة وجود موظفين بريطانيين على رأس المصالح العامة فى بلادهم كانت أمرًا غير مستساغ، لكن " كرك برايد" **Kirkbride** المعتمد البريطانى لدى شرق الأردن علق على ذلك قائلاً " أن هناك بعض الوظائف كانت تحتاج إلى تمتع القائم عليها بخبرة فنية كبيرة، ومن تلك الوظائف مديرى الجمارك، فضلاً عن أننا لم نجد فى العرب ممن يتمتع بتلك الخبرات، بل وافتقارهم إلى الكفاءة فى هذه الأمور" [125].

الجدير بالذكر أن التذرع البريطاني بتلك الأسباب كان واهيا لأن الهيمنة البريطانية على شرق الأردن كانت قوية، فالمعتمد البريطانى بعمان كان يمارس بالتعاون مع موظفي بلاده إشرافا دقيقًا على الإدارة، وقد لعب هذا الدور فى فترة الدراسة كلاً من هنرى كوكس **Henry Cox** الذى شغل هذا المنصب فى الفترة بين عامى 1924-1939م، وكرك برايد **Kirkbride** الذى حل محل كوكس حتى إعلان المملكة الأردنية عام 1946 [126].

وعن طبيعة المعاملات داخل الجمارك، ففى البداية كانت جميع البضائع الواردة إلى الأردن تُسلم من قبل دائرة الجمارك فى مكان مُحدد يُعرف بالمستودع بعدما يقدم بها متعهد الشحن كشفا" مانيفستو" يوضح فيه مفرداتها وأوزانها ومحتوياتها، وفى حالة عدم وجود مكان خال فى المستودع أو احتواء البضائع على أنواع غير ملائمة يجوز للمدير أن يطلب من المرسل إليه استلام بضاعته فورًا، أو يكتب تعهدًا يتحمل فيه المسئولية، إلى أن تتم المعاملة الجمركية، كذلك إذا وجد عند مطابقة البضائع الواردة بمحتويات الكشف أن جزءًا منها غير موجود فيترتب على المرسل إليه أن يودع مبلغًا يعادل الرسم الذى يدفع عن البضائع الناقصة [127].

كذلك كان على صاحب البضاعة أن يُقدم بيانًا حسب النموذج الموضوع من قبل دائرة الجمارك للمختص مذيلاً بتوقيعه ومصحوبًا بفاتورة البضاعة وإذن التسليم من السكك الحديدية أو من شركة الشحن وإذن الإخراج من المستودع والوثائق الأخرى التى تتعلق بتصدير البضاعه، والتى توضح ثمن المواد فى المكان الذى اشتريت منه مع أجرة شحنها

وتأمينها، وإذا عجز المرسل إليه عن إظهار أية وثيقة تُطلب منه يحق لموظف الجمرك أن يوقف مباشرة تخليص البضائع ثم يحيل الأمر لمدير الجمرك لإصدار تعليماته فى هذا الشأن [128].

كانت عمليات تخليص البضائع تتم من قبل صاحبها أو من قبل الشخص الذى يفوضه بذلك أو من مُخلص البضائع المرخص له والذى يعمل بتفويض من صاحب البضائع نفسه، فلا يحق لأى شخص أن يحمل توكيلاً لتخليص البضائع من الجمرك أو فى أية معاملات تتعلق بذلك ما لم يكن حائزًا على رخصه [129] وفقًا لأحكام قوانين الجمارك وإلا عرض نفسه لغرامة مالية قدرها خمسون جنيهًا فلسطينيًا [130]، كذلك لا يُمكن القيام بأى تعديل على البيان الذى يُقدم من قبل التجار إلى موظف الجمرك إذا ما اكتشف أي خطأ فيه، إلا فى حالة عدم قيام موظف الجمرك باتخاذ أية إجراءات عندئذ يتم السماح للتاجر بتصحيح ذلك الخطأ ويقوم بالتوقيع عليه، كذلك لا يجوز تجزئة أية إرسالية من البضائع، فلا يحق للتاجر أن يُنهى معاملة جزء منها ويؤخر الباقى، بل يعمل بكاملها بيانًا واحدًا ويستلمها [131].

وخلال عملية المعاينة كانت الطرود تُفتح وتفرد محتوياتها بحضور الشخص المفوض وموظف الجمرك الذى كان يقابل محتوياتها بالبيان والوثائق المقدمة، فإذا ما ظهر نقص يشار إلى ذلك، وإذا تواجدت سلع لم تُدرج فى البيان أو بالوثائق المرفقة تُعد تلك السلع مُهربة، ويتم ضبطها وتعريض صاحبها للعقوبة، إلا إذا اقنع صاحبها مدير الجمرك بأن ما تم لم يكن بهدف التهرب من دفع الرسوم الجمركية عليها، وإنما وقع سهوا، عندئذ يطلب من المرسل إليه أن يدفع ضعفى الرسوم المستحقة، إلا إذا رأى مدير الجمرك غير ذلك[132].

وعن تحديد قيمة الرسوم على البضائع فقد وضعت دائرة الجمارك قائمة محددة بها، وقد كان الجنيه الفلسطينى هو العملة المستخدمة فى شرق الأردن فى الفترة الممتدة بين عامى 1928م وحتى 1950م، إذ سبق تلك الفترة استخدام مجموعة من العملات مثل الجنية المصرى والنقود الذهبية على اختلاف أنواعها وتلاها الدينار الأردنى [133].

فالرسوم الجمركية كانت تُفرض على البضائع وتستوفى بمقتضى التعريفة الجمركية بموجب الفئة المعمول بها فى اليوم الذى تتم فيه، عبر وزن البضائع وقياسها حسب الأوزان المحفوظة لدى دائرة الجمارك، كما كان يتم تحديد الرسوم حسب قيمة البضاعة وأهميتها[134]، كذلك لا يجوز تخفيض الرسوم التى تُجبى على السلع وفقًا للأهواء الشخصية، وذلك حفاظًا على المنتج المحلى من ناحية، ولعدم الإضرار بواردات الجمارك

من ناحية أُخرى، وإذا ما وجدت بعض المناطق تخالف بقية البلديات الأخرى فى الإمارة عند جبايتها لرسوم بعض السلع، يرفع ذلك للمختصين، وهو ماتم عند مناقشة موضوع الرسوم التى كانت تدفع على السمن النجدى فى بلدية معان [135].

علاوة على ما سبق كان يتم دفع رسوم تعرف باسم "الاحتفاظ"، وذلك إذا ترك التاجر بضاعته فى المستودع أكثر من خمسة أيام شاملة يومى دخول البضاعة وخروجها، لكن إذا ما تأخرت البضائع فى المستودع لأجل فحصها من أيه جهه فنية أو بسبب من الحكومة تستثنى رسوم الاحتفاظ من تاريخ تحويلها للفحص الفنى لتاريخ عودتها، أو إذا ثبت دخول أحد الطرود خطأ إلى المستودع [136].

وفى حالة عدم سحب البضاعة من المستودع خلال سته أشهر من دخولها تُعلن إدارة الجمرك عنها فى الجريدة الرسمية والجرائد المحلية الأخرى، وإذ لم يُطالب بها أحد خلال شهر من تاريخ الإعلان تُفتح الطرود بحضور هيئة مؤلفة من مأمورين من دائرة الجمارك وعضو من غرفه التجارة ثم تُباع بالمزاد العلنى ويخصم من ثمنها رسوم الجمارك أو أية مصاريف تلحق بها، وإذا طالب صاحب البضاعة أثناء الإعلان عنها أو بعد ذلك يُكلف بدفع المصاريف التى تكبدتها الحكومة نظير ثمن الإعلانات وغيرها [137].

بالإضافة إلى ما سبق كان يتم استيفاء رسوم للحمالين" العتالين" فى المراكز الجمركية، نظير ما يقومون به من أعمال خاصة بنقل البضائع من وإلى المستودع، كانت تلك الرسوم تُحدد تبعًا للوزن، ويحق للناظر والمدير فقط تعديل رسوم الحمالين، وذلك بعد المصادقة من المجلس التنفيذى ونشر التعديل فى الجريدة الرسمية[138]، فعلى سبيل المثال تم تعديل رسوم العتالين فى أكتوبر 1929م على أن تكون عشرة مليم عن كل مائة كيلو عن الطرود التى لايزيد وزنها على 500 كيلو، كما يتم دفع نفس المبلغ عن كل طرد من أمتعة المسافرين لقاء حملها للمستودع وإخراجها منه، وتقل تلك القيمة إذا سمح المدير بتخليص البضائع مباشرة دون إدخالها للمستودع [139].

كانت الرسوم التى يتم تحصيلها من قبل الموظفين توضع فى أكياس ويتم ترقيمها مع كتابة ما تحتويه فى دفتر خاص، وذلك بهدف تسهيل القيام بمقارنة ما هو موجود بالخزينة بالقيمة المقيدة فى الدفتر أثناء قيام موظفى التفتيش بعملهم، وتنظيم الشئون المالية [140].

ومع أن المعاملات الجمركية كانت تتم فى سهولة ويسر وفقًا لأحكام القوانين الخاصة بالجمارك، إلا أنها لم تخل من تقديم بعض الأشخاص لعدد من الشكاوى من جراء تأخر مرور بضائهم من الجمارك، فعلى سبيل المثال قدم إلياس المعشر فى مايو 1941م شكوى حول تأخر بضائعه الخاصة بالعنب والزبيب، والذى كان يتم تصديره لسوريا ، لكن

مدير الجمارك أجاب بأن عمليات التأخير كانت بسبب عدم وضوح الموقف داخل سوريا، فضلاً عن احتواء وسائل النقل على بضائع أخرى غير الزبيب [141].

لم تخل عملية ضبط المعاملات الجمركية من محاولات لتجاوزها، وقد رصدت الوثائق الأردنية ذلك عبر عدة نماذج منها؛ وجود عدد من التجار كانوا يترددون بين القرى الأردنية لشراء الحيوانات وتصديرها لفلسطين عبر طرق بعيدة عن مراكز الجمرك، حتى لا يدفعوا ما عليها من رسوم، ويؤكد ذلك أن جدول الواردات الخاص بمركز الجمارك فى جسر المجامع والعدسية لم يدون فيه أى تصدير للإبقار لمدة خمس شهور ونصف [142].

كذلك شهدت عملية ضبط المعاملات تهاونًا من قبل بعض القائمين عليها، فعلى سبيل المثال تم تقديم العديد من الشكاوى من قبل رئيس النظار حول عدم مساعدة مختارى القرى لموظف الجمارك ومرافقتهم فى تأدية عملهم، أثناء قيامهم بالتفتيش عن المهربات فى بعض الأماكن، وهو ما تم عبر حادثتين الأولى وقعت فى العديسة بمدينة أربد، حيث امتنع المختار عن الدخول إلى محل كان يجب تفتيشه وعارض ذلك، والثانية بقرية سما بذات المدينه حيث عارض المختار مراقب الحدود ومحافظى الجمرك فى القيام بوظائفهم [143].

سادسًا– المشاريع المرتبطة بتطوير الجمارك:

عقب إنشاء الجمارك وتحديد مراكزها المقامة داخل البلاد اعترضتها صعوبات شتى، مثل تعذر ضبطها وحمايتها بسبب الطول الشاسع لحدود شرق الأردن وعدم توافر الحواجز الطبيعية التى تمنع العبور غير المشروع، مما يسهل عمليات التهريب وإدخال السلع المحظورة، فما كان يتم تهريبه من الأمور التجارية فاق ما كان يمر بإدارة الجمرك، مما أوجد صعوبات جمة للتجار ذوى الأمانة التى تمر بضائعهم عبر الطرق الشرعية، فعانوا من مزاحمة الآخرين وقابلوا صعوبات كبيرة عند طرح بضائعهم للبيع فى الأسواق [144].

وأمام ذلك سعت الحكومة الأردنية لمعالجة هذا الأمر عبر إقامتها لبعض المشاريع المرتبطة بالجمارك مثل تعدد المعابر وتوصيل الخدمات وتمهيد الطرق وتأسيس مخافر للشرطة، والتى ساهمت فى تخفيف حدة عمليات التهريب التى كانت تتم [145].

فبالنسبة للطرق والمعابر التى يمكن استيراد البضائع منها إلى الأردن تم تحديدها كالتالى: فمن سوريا سُمح بإدخال البضائع منها للأردن عبر السكك الحديدية من درعا إلى عمان، ومن درعا إلى المفرق، وكذلك بطريق البر من درعا إلى الرمثا، أما بالنسبة لفلسطين فتم إدخال الكحولات والمشروبات الروحية والدخان منها إلى الإمارة عبر السكة

الحديد إلى عمان وإلى المفرق، وبرًا عبر جسر اللنبى وجسر المجامع، بينما باقى البضائع فتدخل عن طريق السكك الحديدية أو جسر الدامية والبحر الميت وعن طريق قلعه النخل إلى العقبة [146].

وعن نقل البضائع من الحجاز ونجد للإمارة، فحددت من خلال ميناء العقبة ومن الجوف إلى معان عبر الجفر، ومن تبوك إلى معان عبر السكك الحديدية، أما بالنسبة للعراق فتم تحديد الطرق الآتيه: الأول من بغداد إلى الرطبة مرورًا بالأزرق ثم الزرقاء وصولاً إلى عمان، والثانى من بغداد للرطبة ثم المفرق ثم الزرقاء وصولاً إلى عمان، علاوة على طرق أُخرى [147].

كما عد ميناء العقبة الطريق المحدد لمعين لإستيراد السلع، وذلك حسب ما حدده المسئولون الأردنيون، فعند وصول الباخرة يقوم ربانها بتقديم ورقة بمحتوياتها على نسختين إلى القائم بأعمال الجمارك فى العقبة، وهو ضابط بالجيش العربى، ثم يعيد نسخة منهما إلى الربان مرة أُخرى لإنزال ما عليها من سلع، وعلى صاحب كل سلعة أو وكيله تقديم بيانًا بها حسب ما نص عليه قانون الجمارك الصادر عام 1926م [148].

كان تحديد الطرق يتم بالاتفاق ما بين الناظر والمدير وقائد الجيش العربى، على أن إجراء أى تعديل عليها كان يستوجب الإعلان عنه عبر الجريدة الرسمية للإمارة [149]، فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة الأردنية قرارًا عام 1937م أعدت فيه طريق درعا-نصيب-المفرق طريقًا لإستيراد وتصدير البضائع من وإلى سوريا ما عدا تجارة التبغ والمشروبات الروحية والكحول والأسلحة، ثم صدر قرار آخر عام 1940 تقرر فيه إلغاء هذا الطريق والعودة مرة أخرى إلى طريق درعا – الرمثا- المفرق [150].

وفى عام 1944م قام سليمان السكر وكيل مدير الجمارك عملاً بالصلاحية المخولة له بتعديل الطرق المحددة لإستيراد وتصدير البضائع بين إمارة شرق الأردن والسعودية وجعلها عن طريق ميناء العقبة أو طريق الجوف – الجفر-معان أو عبر تبوك- المدورة – معان أو عبر الكويرة- معان أو طريق قريات الملح-العمرى-سحاب-عمان [151].

الجدير بالذكر أن عددًا من هذه الطرق تم تعبيدها حتى تكون صالحة لعمليات النقل، كما ارتبط أيضا بالجمارك تطوير مكاتب البريد ووسائله، والتى مثلت أحد أهم الأدوات الرئيسة فى نقل البضائع من الإمارة للخارج والعكس عبر المراسلات البرقية والطرود والحوالات[152].

وبطبيعة الحال ارتبط بالجمارك إقامة مخافر للشرطة، وذلك لتقديم المساعدات اللازمة لموظفى الجمارك وخاصة فى عمليات تأمين البضائع والتى كانت معرضة للنهب والسرقة،

فعلى سبيل المثال حرص مأمور جمرك العقبة على مخاطبة قائد مقاطعته على إمداده بالجنود اللازمة لمراقبة السفن وتأمين البضائع الواردة للميناء من قبل المملكة العربية السعودية [153].

سابعا– مردود الجمارك على الأردن:

لعبت الجمارك دورًا مهمًا فى تطوير وازدهار إمارة شرق الأردن، فتأثيرها كان جليًا على كافة الصُعد داخليًا وخارجيًا، فعلى الصعيد الاقتصادى وهو الأكثر أهمية ووضوحًا بفضل موقع الإمارة الجغرافي المميز على الطرق التجارية، لعبت الجمارك دورًا محوريًا فى زيادة إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية، وتحديدًا عقب ازدهار ونشاط العمليات التجارية التى تمت بين الإمارة والدول الخارجية، علاوة على نشاط عملية الاستثمارات المشتركة مع الدول العربية المجاورة لها مثل إقامة خط نقل بترول العراق، ومشروع أملاح البحر الميت وغيرهما [154].

فضلاً عن ذلك لعبت دورًا مهما فى حماية الإنتاج المحلى عبر مساهمتها الفعالة فى حماية الصناعات المحلية وتشجيع التصدير، وذلك بحظر استيراد بعض السلع لحماية نظيرتها المحلية وإتاحة المجال لتطويرها، ومع ذلك حرصت الحكومة للمحافظة على مستوى الإيرادات وتعويضا عن الحماية الجمركية والتسهيلات التى كانت تمنح للصناعه المحلية طبقت قانون رسوم الإنتاج المحلى على بعض الصناعات مراعية فى تحقيق ذلك مصلحة المستهلك والصانع [155]، علاوة على إعفاء اللوازم الصناعية كالألات وغيرها من الرسوم الجمركية [156].

وفى القطاع الزراعى كان مردود الجمارك واضحًا عبر تقديم العديد من التسهيلات والخدمات اللازمة لتطويره، فالتشريعات الجمركية فى تلك الفترة أكدت على إعفاء المواد الزراعية كالألات والأجهزة والأدوات، وكذلك الشتلات والبذور والمواد اللازمة للقضاء على الأوبئة والأمراض الخاصة بالنباتات من الرسوم الجمركية، وماليًا فإن حصيلة الإجراءات الجمركية وتسهيلاتها وضبطها، والابتعاد عن المركزية فى الإدارة، وتقوية فاعلية الجهاز الجمركى، ساعد بصورة جلية على زيادة عائدات الإمارة من الجمارك [157]، وبتتبع مقدار ما كانت تحصله الجمارك من إيرادات ومقارنته بمجموع الإيردات العامة للإمارة [158] طوال فترة الدراسة أمكن تصنيفها إحصائيًا وفقًا للشكل التالى، وذلك بالجنيه الفلسطينى.

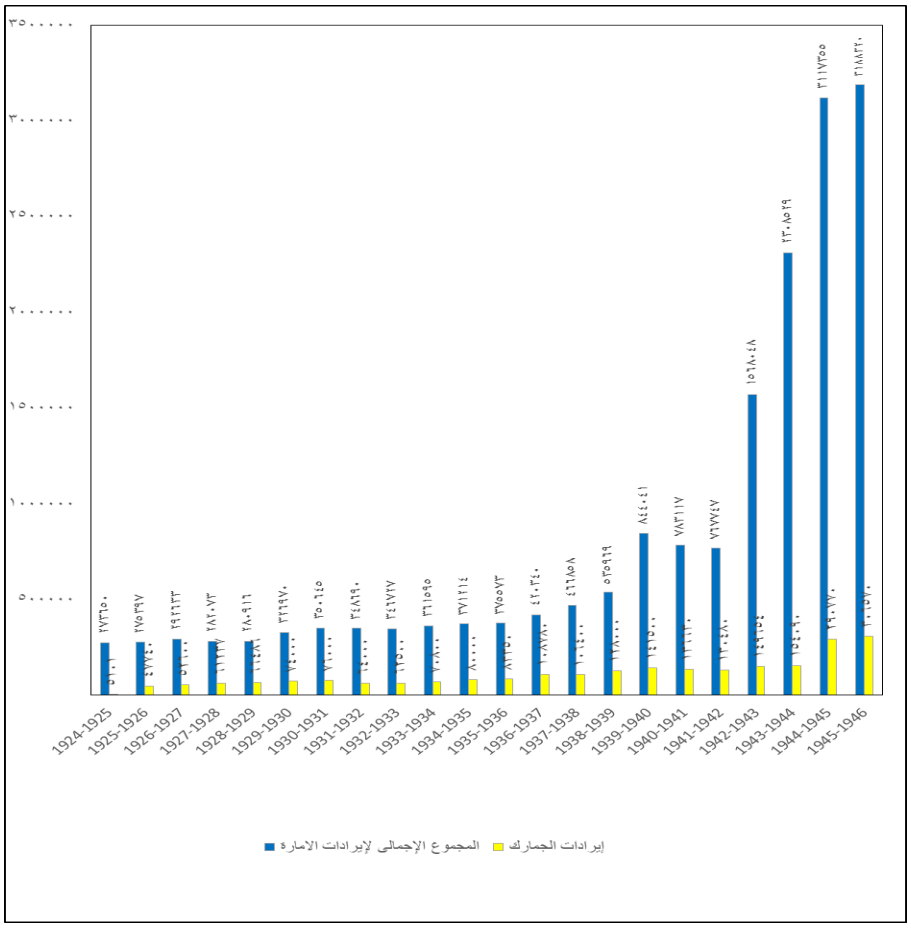

يتضح من الإحصائيات الواردة بهذا الشكل أن الجمارك ساهمت عند إنشائها بنسبة 1,86 بالمائة، وهى نسبة ضئيلة تمامًا مقارنة بمجموع الإيرادات العامة، ويعود ذلك إلى كون الإمارة كانت فى طور التكوين، فضلاً عن عدم وضوح المعالم الحدودية لها، ثم وصلت إلى 17,33 بالمائة نتيجة لزيادة فعالية العمل بالاتفاقيات التجارية التى أبرمتها مع جيرانها العرب ونشاط التجارة البينية، وبالتالى زيادة الرسوم الجمركية، ثم استمرت الإيرادات الجمركية فى الزيادة فبلغت 23,66 بالمائة عام 1928م، إلا أنها شهدت هبوطًا فى الشطر الأول من ثلاثينيات القرن الماضى نظرًا لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، ولحالة عدم الإستقرار التى مرت بها الإمارة على حدودها، وبخاصة حركة حامد بن رفادة فى الجنوب.

وفى عام 1937/1936م بلغت إيرادات الجمارك ذروتها، حيث ساهمت بما يزيد عن الربع من إجمالى إيرادات الإمارة، ويعود ذلك إلى الاستقرار الأمنى والاقتصادى الذى شهدته الأخيرة، ثم لحق بهذه الإيرادات هبوطًا إبان سنوات الحرب العالمية الثانية، نظرًا لتوتر الأوضاع فى كل من العراق وسوريا وفلسطين والسعودية، وهى الدول التى كانت

تعانى من عدم الاستقرار السياسى إبان الحرب، فالعراق شهد حركة رشيد عالى الكيلانى[159] والجيش العراقى ضد بريطانيا، وسوريا شهدت سيطرة حكومة فيشى الموالية للإلمان ضد حكومة فرنسا الحرة ومن ورائها بريطانيا، وفلسطين شهدت زيادة التوتر الناجم عن غضب العرب من ازدياد موجات الهجرة اليهودية إليها، الأمر الذى أثر بالتبعية على نشاط حركة التجارة، ومن ثم تقلصت الرسوم الجمركية التى كانت تجبى عليها.

وعليه فإن واردات الإمارة من الرسوم الجمركية لعبت دورًا مهمًا فى النهوض باقتصادها، وبالتبعية دفع فى اتجاه نمو التجارة الخارجية بها، ويعود ذلك إلى السياسة البريطانية التى جعلت من الإمارة شبه منطقة حرة تتدفق إليها البضائع ثم يعاد تصديرها للبلاد العربية المجاورة، فيذكر جلوب " **Glubb** " فى هذا السياق" أن سهولة تصدير المنتجات الغذائية من الإمارة إلى الخارج ومقايضتها ببضائع مصنوعة يؤدى إلى قلة احتياطى الحبوب، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية، لذلك لابد من إطلاق حرية الاستيراد" [160].

وعلى الصعيد الاجتماعى ساهمت الجمارك فى تطوير المؤسسات العلمية والفنية والخيرية والدينية الموجودة فى شرق الأردن، وذلك عن طريق تقديم العديد من التسهيلات الخاصة بهم، إذ كان يتم إعفاء كل ما يحتاجونه من الرسوم الجمركية، فعلى سبيل المثال نصت التشريعات الخاصة بالجمارك على إعفاء المؤن الطبية وأدوات الجراحة وجميع اللوازم المرسلة للمستشفيات، كما تم إعفاء معامل الأدوية وكل ما يخص الصيدليات شريطة أن تُدار بإدارة جزئية أو كلية من قبل الجمعيات الخيرية، كما تم إعفاء الأدوات التعليمية المرسلة إلى المدارس أو المعاهد من الرسوم الجمركية، والشيئ ذاته انطبق على الملبوسات والمأكولات المرسلة إلى دور المسنين والأيتام[161]، كما ساهمت إيرادات الجمارك أيضا فى تأمين البذور الصيفيه للمحتاجين، فعلى سبيل المثال تم تحصيل مبلغ قدره ستمائة وعشرين جنيهًا فلسطينيًا عام 1934م مما تُدره الجمارك، وذلك لإنفاقه على تأمين البذور الصيفيه للمحتاجين من عشيرة بنى حسن [162].

وفى ميدان الإعمار أدت الجمارك إلى بناء عدد من المراكز الجمركية، صاحبها بالتبعية إقامة المبانى السكنية ومخافر للشرطة، فضلاً عن توفير عدد من الوظائف ساهمت بشكل أو بآخر فى تخفيف حدة البطالة[163]، كما تم إقامة عدد من الطرق وعُبدت الأخرى، ففى بداية تأسيس الإمارة لم يزد طول الطرق المرصوفة عن ثلاثين كيلو مترًا، ومائتى وعشرون كيلو مترًا من الدرجة الثانية، بينما بلغت نهاية الحرب العالمية الثانية ستمائة كيلو مترًا، بالإضافة إلى ألفين كيلو مترًا من طرق الدرجة الثانية، والشيئ ذاته

انطبق على السكك الحديدية، إذ تم الاهتمام بها وأُدخل عليها بعض التحسينات، لكنها كانت طفيفة فى مجملها [164].

وعليه يمكن القول أنه بالإضافة إلى الدور الذى لعبته الجمارك فى تحسين وتطوير الطرق داخل الإمارة، وذلك لضبط وتطوير القطاع التجارى، إلا أن التطور الملحوظ الذى شهدته تلك الطرق أثناء الحرب العالمية الثانية ربما كان عائدًا لبريطانيا التى سعت لتأمين مصالحها عبر تأمينها لطرق مواصلاتها، والعمل على ربط قواتها العسكرية فى منطقة المشرق العربى .

كذلك لعبت الإدارة الجمركية دورًا مهمًا فى مكافحة عمليات التهريب والتى حقق من خلالها بعض التجار أرباحًا طائله دفعتهم إلى إيداع أموالهم خارج الأردن فى بنوك سوريا وفلسطين ولبنان [165].

الخاتمة

– سعت إمارة شرق الأردن فور إنشائها عام 1921م لضبط حدودها والنهوض باقتصادها، وذلك عبر إنشاء حواجز جمركية لضبط صادرات وواردات الإمارة بغية الحصول على موارد جديدة للدخل لا سيما أن مقدراتها الاقتصادية كانت محدودة للغاية.

– اكتنف إنشاء الجمارك صعوبات عدة نظرًا لطول الحدود الجغرافيه للإمارة وانفتاحها على دول عديدة، مما جعل أمر ضبطها صعبًا، بسبب الغارات المستمرة من قبل القبائل، ووجود عمليات خاصة بالتهريب .

– على الرغم من المعارضة الشديدة التى أبداها قطاع كبير من التجار الأردنيين عند إنشاء الحواجز الجمركية، إلا أن حكومة عمان أصرت على إقامتها، وأوضحت أن الهدف منها ضبط الأمن ،وتسهيل عملية التبادل التجارى، وحماية بعض الصناعات وتشجعيها على النمو .

– ضبطت السلطات الأردنية عملية الانتقال من الأردن للخارج والعكس عبر الجمارك، عن طريق إصدار تشريعات مهمة تنظم عمليات المرور، وتطرقت إلى تفاصيل دقيقة بداية من استلام البضائع وكيفية التعامل معها، وما يفرض عليها من رسوم وما لا يفرض، والعاملون بالجمارك ومهامهم، والتعريفات الجمركية، فضلاً عن التهريب وكيفية مواجهته.

– بارتباط الإمارة بحدود برية مع جيرانها العرب فرض ذلك عليها ضرورة الإتجار معهم، بهدف تلبية احتياجاتها من السلع التى كانت تفتقر إليها، مما جعل علاقاتها التجارية بالدول التى لا تجاورها تكاد تكون شبه معدومة، ويعزو ذلك إلى الدور الذى لعبته الاتفاقيات التجارية بين الإمارة وتلك الأقطار فى توجيه تجارتها نحوهم، وأن معظم صادرات الإمارة كانت من المواد الغذائية التى سهل تسويقها فى الأقطار المجاورة، ومتطلباتها من المستوردات كانت بسيطة أمكن توفير أغلبها من تلك الأقطار.

– على الرغم من أن الاتفاقيات التجارية التى عقدتها إمارة شرق الأردن مع دول الجوار احتوت بعض بنودها على عدد من الإعفاءات الجمركية، إذا ما توافرت فيها شروط معينه، لكنها ساهمت بشكل فعال فى زيادة إيرادات الإمارة من الجمارك، وذلك بسبب زيادة العمليات التجارية ونشاط حركة الصادرات والواردات.

– لم تكن بريطانيا بمنأى عن محاولات إنشاء الجمارك وتطويرها داخل الإمارة، بل كان كل ما يتم بموافقتها وتحت إشرافها، خاصة وإنها كانت صاحبة النفوذ بها، فمن خلال الجمارك استطاعت بريطانيا تنشيط خزينة الإمارة بالأموال، فضلاً عن توظيفها لخدمتها عبر حصولها على عدد من الإمتيازات.

– تركت تطورات الأحداث الداخلية والخارجية أثارها على الجمارك، فالأخيرة ارتبطت إيراداتها صعودًا وهبوطًا طبقًا لأوقات الإستقرار السياسى والأمنى والاقتصادى أو توترها، علاوة على تأثرها بالتطورات العالمية؛ كالأزمات الاقتصادية العالمية والحروب.

– ارتبط بإنشاء الجمارك مشاريع عدة مثل شق الطرق وتعبيدها، فضلاً عن إقامة مراكز للشرطة، وذلك لتسهيل عمليات التبادل التجارى وتأمينها .

– لما كانت الموارد فى إمارة شرق الأردن محدودة وكانت الجمارك تمثل ركيزة أساسية للإيرادات، فقد ساهمت بشكل فعال فى إحداث نهضة تنموية بالإمارة على كافة المستويات الاقتصادية والمالية والإجتماعية، بل والسياسية .

الهوامش

[1] - يوسف إبراهيم عبد الحق: التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1979م، صـ 6؛ محمد عبد الكريم على: العلاقات الأردنية السورية 1921–1946م دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1994م، صـ 113.

[2] – قسمت ولايات بلاد الشام الخاضعة للحكم العثمانى إلى ولاية حلب، ودمشق، وبيروت، والقدس، ولبنان، وقد كان شرق الأردن يتبع فى معظمة ولاية دمشق، فيما عدا منطقة العقبة التى كانت تتبع الحجاز، أما فلسطين فكانت تتبع فى معظمها ولاية بيروت باستثناء منطقة القدس، والتى كانت تتبع الأستانه مباشرة، نظرًا لمكانتها الدينية الخاصة. أنظر، يوسف إبراهيم عبد الحق: المرجع السابق، صـ 8.

[3] – على محافظة: تاريخ الأردن المعاصر " عهد الإمارة 1921–1946"، عمان، 1973م، صـ 124–130؛ هند غسان أبو الشعر: تاريخ شرقى الأردن فى العهد العثمانى922–1337هـ/ 1516–1918م، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان ، 2001م، صـ 396.

[4] – محمد مراد الشطى: السياسة الجمركية في سوريا من عهد الاحتلال إلى عهد الإستقلال، رساله ماجستير، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1972م، صـ 11.

[5] – محمد كرد على: خطط الشام، الجزء الخامس، مكتبة النورى ، دمشق، 1983م، صـ 83.

[6] – وثائق وتقارير بريطانية عن شرقى الأردن وفلسطين،ج1، تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين فى الفترة من تموز 1920–كانون الأول 1921، ترجمة محمد عبد الكريم محافظة وسعيد الخواجة، مؤسسه حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2000م، صـ 47.

[7] –عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية فى ولاية سورية 1864–1914، دار المعارف، القاهرة، 1969م، صـ 179؛ محمد مراد الشطى: المرجع السابق، صـ صـ 12–13.

[8] – محمد مراد الشطى: المرجع السابق، صـ13.

[9] – يوسف إبراهيم عبد الحق: المرجع السابق، صـ صـ 25–26.

[10] – محمد مراد الشطى: المرجع السابق، صـ صـ 13–15.

[11] – Arab Dissidents 1905-1955, Volume 1 , 1905-1920, Archive editions, 1996, (F .O, No 565, Memorandum by Lieut - Col, Foreign Office, announcement of Arab Revolt, 11 march 1916, Pp.356-357.)

[12] – محمد عبد الكريم على: المرجع السابق، صـ 113؛ يوسف إبراهيم عبد الحق: المرجع السابق، صـ 28.

[13] – الجدير بالذكر أن منطقة شرق الأردن تألفت من ثلاثة أولوية كبيرة ؛ لواء البلقاء وضم أقضية السلط وعمان وماريا والجيزة، ولواء عجلون وضم أربد وجبل عجلون وجرش وبنى كنانة، ولواء الكرك وضم الكرك والطفيله .أنظر، جريدة ألف باء السورية: العدد 844، بتاريخ 1923/6/20م، صـ1.

[14] – على محافظة: المرجع السابق، صـ 37.

[15] – وديع شرايحة: التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968م، صـ 7.

[16] – تمثلت المعونات المالية البريطانية لإمارة شرق الأردن فى معونات كانت تقدم للحكومة الأردنية، وأخرى لقوة حدود شرق الأردن، وثالثه من صندوق المستعمرات للتنمية، والتى تم استلامها بداية من عام 1933م، فضلاً عن وجود معونات خاصة لتسديد الدين العثمانى. أنظر على المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية

من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921-1957م، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م، صـ 91،93.

[17]- CO, 935/1/1, Report on the Middle East Conference held in Cairo and Jerusalem, March 12-30, 1921.؛ Mustafa B.Hamarneh: Social and Economic Transformation of Trans-Jordan 1921-1946, Ph.D, the Faculty of the Graduate School, Georgetown Universty, 1985, P. 124.

[18] – على محافظة: المرجع السابق، صـ 37.

[19] – سفيان سالم مفرح العلياني: الحياة الحزبية في عهد إمارة شرق الأردن 1921-1946م، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2014م، صـ202.

[20] – وديع شرايحة: المرجع السابق، صـ8؛ سفيان سالم مفرح العلياني: المرجع السابق، صـ 204.

[21] – محمد كرد على: المرجع السابق، الجزء الرابع، صـ صـ 257-259.

[22] – خير الدين الزركلى: عامان في عمان" مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن 1921-1923"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، صـ صـ 213-214؛ موقع الجمارك الأردنية WWW.Customs.gov.jo

[23] – منيب الماضى وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1959م ، صـ311؛ يوسف إبراهيم عبد الحق: المرجع السابق صـ 29.

[24]. Mustafa B.Hamarneh: OP.Cit, P. 104 –

[25] – عبد الله بن الحسين: مذكراتي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989م، صـ 197؛ على الدجانى : محاضرات في اقتصاديات الأردن، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، 1954م، صـ 5.

[26] – محمد أحمد الصلاح : دور الحكومة في تنمية القطاع التجارى في الأردن 1921-1946م، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، 2003م ،صـ 454.

[27] – الجريدة الرسمية بإمارة شرق الأردن: العدد 6، بتاريخ 1923/7/2م، صـ صـ 2-3.

[28] – وزارة الثقافة والإعلام بالأردن: الأردن في خمسين عامًا 1921-1971م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1972م، صـ 358؛ محمد أحمد الصلاح: المرجع السابق، صـ 454.

[29] – محمد أحمد الصلاح: المرجع السابق، صـ 455؛ محمد عبد الكريم على: المرجع السابق، صـ 123.

[30] – محمد أحمد الصلاح: المرجع السابق، صـ455.

[31] -Records of Jordan 1927-1932, Volume3, F.O, No.5, Memorandum from Colonial Office to Treasury, in regard to the draft Estimates of Revenue and Expenditure for Trans-Jordan, 11 May,1927.

[32] – محمد أحمد الصلاح: المرجع السابق، صـ455.

[33] – سلطان محمد حميد الرصيفان: العلاقات الأردنية البريطانية 1922-1951م، رساله ماجستير، عمادة الرداسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، 2017م، صـ 44؛ Ann Williams: Britain and afrance in the Middle East and north Africa 1914-1967, macmillan and Coltd, 1968,P.26

[34] – محمد أحمد الصلاح: المرجع السابق، صـ455.

[35] – الجريدة الرسمية : العدد 244، بناريخ 1929/12/1م، صـ صـ 3-8.

[36] – Records of Jordan 1919-1965, Volume4:1932-1939, telegram No49,from Mr Hall Transjordan to Secretary of State, Summary Figures in Respect of the draft Estmates of the trans-Jordan, 14 December,1934.

[37] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946م، ج2، جمعها محمد البخيت وآخرون، مطبعة الإستقلال العربى، عمان، صـ صـ 486–487.

[38] – دائرة المكتبة الوطنية بعمان: مديرية الوثائق والتوثيق، قسم الوثائق الحكومية، وثيقة رقم 20/1/2/24، من رئيس الوزراء الأردنى إلى المعتمد البريطانى، بشأن موضوع الهيئات الأثرية، بتاريخ 29/ 1932/6م.

[39] – محمد أحمد الصلاح: المرجع السابق، صـ 457،459.

[40] – نفسه، وثيقة رقم 6/9/1/25، من مدير الجمارك إلى رئيس الوزراء الأردنى ورئيس الغرف التجارية، بشأن الحالة التجارية فى الأردن، بتاريخ 24/ 1931/5م.، وثيقة رقم 8/9/1/25، من مدير الجمارك إلى رئيس الوزراء الأردنى، بشأن تشجيع الصناعات المحلية، بتاريخ 25/ 1931/6م.

[41] – نفسه، وثيقه رقم 11/9/1/25، من رئيس الوزراء إلى مدير الجمارك، بشأن الصناعات المحلية، بتاريخ 1931/7/13م.

[42] – Maan Abu Nowar: the development of Trans-Jordan 1929-1939" A History of the Hashemite Kingdom of Jordan", Garnet Publishing Limited, 2006,P.186.

[43] - الجريدة الرسمية ، العدد 249، بتاريخ 1930/2/3؛ العدد 353، بتاريخ 1932/6/21؛ العدد 365، بتاريخ 1932/10/1؛ العدد 416، بتاريخ 1934/1/1؛ العدد 461، بتاريخ 1934/12/8م.

[44] – Records of Jordan 1919-1965, Volume4:1932-1939, Memorandum from Colonial Office to foreign office, Six Applications by the Trans-Jordan Government for Assistance from the Colonial Development Fund, , 15 July,1935,p.348.

[45] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946م، المرجع السابق، صـ صـ 488–489.

[46] – رائد خالد صالح السقار: الأردن خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945م دراسة في الأحوال السياسية والاقتصادية والإجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعه اليرموك، الأردن، 2000م، صـ صـ 105–106.

[47] – الجريدة الرسمية : العدد 718، بتاريخ 1941/9/6م، صـ 291.

[48] – رائد خالد صالح السقار: المرجع السابق، صـ صـ 105–106.

[49] – الجريدة الرسمية : العدد772، بتاريخ 1943/ 7/17م، صـ 138.

[50] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ صـ 603–605.

[51] – I.O.R, E 5801/5801/80, No.096, Confidential, from Ernest Bevin to Foreign Office, Establishment of a British legation in trans-Jordan, 23 July,1948.

[52] – على محافظة: الفكر السياسى فى الأردن وثائق ونصوص 1916–1946م، الجزء الثانى، مركز الكتب الأردنى، 1990م ، صـ صـ 694–695.

[53] – وديع شرايحة: المرجع السابق، صـ 8؛ جريدة ألف باء السورية: العدد 911، بتاريخ 1923/9/9م، صـ 3.

[54] – محمد مراد الشطى: المرجع السابق، صـ 193؛ حنان سليمان ملكاوى وعبد المجيد الشناق: العلاقات الأردنية اللبنانية 1921–1946م، المجلد 41، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، 2014م، صـ 465.

[55] – محمد عبد الكريم على: المرجع السابق، صـ 117؛ جريدة ألف باء السورية: العدد 817، بتاريخ 1923/5/16م، صـ 3.

[56] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ 461.

[57] – مارى ولسون: عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية، ترجمة فضل الجراح، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2000م، صـ صـ 156-157؛ محمد عبد الكريم على: المرجع السابق، صـ صـ 118-119.

[58] –Report By His Britannic Majesty's Government of the Administration Under Mandate of Palestine and Transjordan For the Year 1924 to the Council of the League of Nations, Geneva, November 1, 1925, p. 39.

[59] – محمد عبد الكريم على: المرجع السابق، صـ 122.

[60] – نفسه، صـ 122، 128.

[61] – نفسه ، صـ صـ 120-121.

[62] – نفسه، صـ 121، 125،131،133.

[63] – الجريدة الرسمية: العدد 710، بتاريخ 1941/6/16، صـ 187.

[64] – رائد خالد صالح السقار: المرجع السابق، صـ 89.

[65] – نفسه، صـ 88.

[66] -Report By His Britannic Majesty's Government of the Administration Under Mandate of Palestine and Transjordan, Op.Cit, P.15.

[67] – محمد كرد على: المرجع السابق، الجزء الرابع، صـ 260؛ رائد خالد صالح السقار: المرجع السابق، صـ 86.

[68] – على محافظة :الفكر السياسى فى الأردن: المرجع السابق، صـ 217.

[69] – على محافظة : تاريخ الأردن المعاصر، المرجع السابق، صـ 127.

[70] – مديرية الوثائق والتوثيق، قسم الوثائق الحكومية، وثيقة رقم 28/6/6/9، من مدير الجمارك الى رئيس الوزراء الأردنى، بشأن المعارض الصناعية ، بتاريخ 1933/5/18م.

[71] – C.O, No4217, From C.H.F.Cox to Foreign Office, the Revenue and Expenditure of the Trans-Jordan Administration for the Year 1933-1934, 16 May 1933.

[72] – E.Ray Casto and Oscar W. Dotson: Economic Geography of trans-Jordan, Economic Geography, Vol.14, No 2, 1938, P. 130.

[73] - على محافظة : تاريخ الأردن المعاصر، المرجع السابق، صـ 128.

[74] – رائد خالد صالح السقار : المرجع السابق، صـ 86.

[75] – الجريدة الرسمية: العدد 683، بتاريخ 1940/9/1، صـ 370.

[76] – رائد خالد صالح السقار : المرجع السابق ، صـ 87.

[77] – نفسه.

[78] – خالد صالح عبد الغنى المقصقص: قضايا الحدود الأردنية السعودية فى الوثائق البريطانية 1921-1946م دراسة تاريخية تحليليه، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2017م، صـ 388.

[79] – نفسه، صـ صـ 388-389.

[80] – وقعت تلك الاتفاقية بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين إمارة شرق الأردن فى الثانى من نوفمبر 1925م وعرفت باتفاقية حدة أو حداء اشتملت على 16 مادة دار معظمها فى إطار تحديد الحدود بين الجانبين وتسوية بعض الموضوعات الخاصة به. I.O.R, No.241, Despatch Secret dated 6th

February 1933, from the Colonial Office, London, policy of H.M.C.in regard to Arabian affairs, latFebruary,1933.

[81] – ركان حمد سليمان بدور: مجتمع إمارة شرق الأردن 1921–1946 دراسة اجتماعية اقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2009، صـ 286.

[82] – الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية السعودية 1344–1371هـ/1925–1951م ، المجلد العاشر، القسم الثانى، إشراف د محمد عدنان البخيت وآخرون، جامعة آل البيت، الأردن، 1997، وثيقة رقم (1) (1–11)، بشأن حدود شرق الأردن الشرقية، بتاريخ 1925/11/2م، صـ 311؛

Foreign Office Annual Reports From Arabia 1930-1934, Voluam 1, (F .O, E 2485 /2485/25, Annual Report Hejaz-Nejd 1930, from Sir A. Ryan to Mr. A. Henderson, Jeddah, April 18, 1930, p.99).

[83] – الوثائق الهاشمية: العلاقات الأردنية السعودية، وثيقة رقم (66) (6/200–224) من رئيس أركان حرب الجيش الأردنى إلى مفتش الحدود الغربية، بتاريخ 1947/10/2م، ص230.

[84] – نفسه، وثيقة رقم 84/3/1/25، من رئيس الوزراء الأردنى إلى المعتمد البريطانى، بشأن التجارة بين الحجاز – نجد وشرق الأردن، بتاريخ 1932/4/13م.

[85] – خالد صالح عبد الغنى:المرجع السابق، صـ صـ 393–394.

[86] - F.O, E 2429/680/25, Annual Report Hejaz-Nejd 1931, from Sir A. Ryan to Sir John Simon, Foreign Office, May 18, 1932, p. 169.

[87] – خالد صالح عبد الغنى:المرجع السابق، صـ صـ 393–394.

[88] – ركان حمد سليمان: المرجع السابق، صـ صـ 288–289.

[89] – نفسه، وثيقة رقم 90/3/1/25، من رئيس الوزراء الأردنى إلى مدير الجمارك والتجارة والصناعة، بشأن التجارة بين السعودية وشرق الأردن، بتاريخ 1937/5/24م.

[90] – ركان حمد سليمان بدور: المرجع السابق، صـ صـ 288–289.

[91] – I.O.R, No.490, from C.G. Hope Gill to Foreign Office, Hejaz the press attacks on Trans–Jordan, 14 November, 1931.؛ غلوب باشا: مذكرات غلوب باشا" حياتي في المشرق العربي"، ترجمة جورج حتر وفؤاد فياض، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، 2005م ، صـ 156.

[92] – تكون هذا الحزب فى أعقاب طرد الهاشميين من الحجاز على أيدى السعوديين، وقد كان كيانًا واسع الانتشار، له فرع فى القاهرة وآخر فى عمان وثالث فى لحج ورابع فى مكة، وقد نمت هذه الفروع وتطورت منذ إنشاء الفرع الأول بالقاهرة عام 1927م، وقد لعب هذا الحزب دورًا مهمًا فى دعم وتشجيع هذا التمرد الذى ساندة الأمير عبد الله، علما بأن الحزب قام أساسًا لأهداف غير التى تبناها الأمير وهى "أفكار أكثر ديمقراطية وأقل ملكية"، وبالرغم من ذلك فقد جمعهما هدف واحد هو العمل ضد ابن سعود. انظر، جمال محمود حجر: مصر والأردن وحركة ابن رفادة مايو – يوليو 1932، الإصدارة التاسعة والعشرون، مجلة كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، 2003، ص 47.

[93] – نفسه.

[94]- I.O.R, No.349, C.G. Hope Gill to Foreign Office ,Migration people from Hejaz to trans-Jordan 30 August, 1931.

[95] – ركان حمد سليمان بدور: المرجع السابق ، صـ 289.

[96] - Foreign Office Annual Reports From Arabia 1938-1953, Voluam 3, (F .O, E 4326 /4326/25, Summary of Events in Saudi Arabia During 1941-1942, July 22, 1942, P. 191.

[97] – عبد الرزاق الحسنى: تأريخ الوزرات العراقية 23 أذار 1930-28 تشرين الأول 1933، ج3، دار الشئون الثقافية العامة، العراق ، 1988م، صـ 110.

[98] - مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ صـ 596-597.

[99] – تم تأسيس شركة النفط العراقية فى لندن فى ديسمبر 1911م باسم شركة الإمتيازات الإفريقية والشركة المحدودة، وقد تغيير هذا الاسم فى العام التالى إلى شركة البترول التركية المحدودة ثم بدل مرة أخرى عام 1929م الى شركة زيت البترول العراقية وعرفت باسم I.P.C ، وفى عام 1931م وقعت الشركة اتفاقا مع الحكومة الأردنية لتمديد خطوط أنابيب لنقل البترول من منابعها فى كركوك فى العراق عبر الأراضى الأردنية إلى مدينة حيفا فى فلسطين ، وحددت مدة هذه المعاهدة بخمسة وسبعون عامًا انظر، هند غسان أبو الشعر: شركة نفط العراق I.P.C ودورها في الحياه الاقتصادية 1931-1961م، المجلد السادس عشر، العدد الثانى، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤته ، 2001م، صـ صـ 186-188؛ F.O, E 940/940/98, Annual Report, 1934, Sir F.Humphrys to Siir John Simon, Bagdad,January 31,1935, P. 487.

[100] – هند غسان أبو الشعر: شركة نفط العراق، المرجع السابق، صـ 198.

[101] – على المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، المرجع السابق، صـ 102.

[102] – نفسه، صـ 103.

[103] – ركان حمد سليمان بدور: المرجع السابق ، صـ صـ 289-290.

[104] - نفسه، وثيقة رقم 13/1/1/25، من رئيس النظار الأردنى إلى المعتمد البريطانى ، بشأن ميناء العقبة، بتاريخ 1925/10/1.

[105] - ركان حمد سليمان بدور: المرجع السابق ، صـ 290.

[106] – نفسه، وثيقة رقم 110/1/1/25، من مدير الجمارك إلى رئيس الوزراء الأردنى ، بشأن العلاقات التجارية بين مصر وإمارة شرق الأردن، بتاريخ 1942/3/14.

[107] – يوسف ابراهيم عبد الحق: المرجع السابق، صـ 47

[108] – على الدجانى : المرجع السابق، صـ صـ 18-19.

[109] – الجريدة الرسمية : العدد 661، بتاريخ1940/12/1؛ العدد 801، بتاريخ 1944/9/2.

[110] - Records of Jordan 1919-1965, Volume5:1939-1947, Report on the Political Situation for the month of September 1939, 11 October 1939, P. 47.

[111] – يوسف إبراهيم عبد الحق: المرجع السابق ، صـ 51.

[112] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق،صـ 598.

[113] – الجريدة الرسمية: العدد 304، بتاريخ 1931/5/16، صـ 185.

[114] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق ، صـ 599.

[115] – نفسه ، صـ 600.

[116] – نفسه.

[117] – الجريدة الرسمية: العدد 524، بتاريخ 1936/6/1م، صـ 211.

[118] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق صـ صـ 601-603.

[119] – جريدة الجزيرة الأردنية: العدد 1010، بتاريخ 28 /1940/6م، صـ 4.

[120] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق ، صـ 490.

[121] – نفسه، وثيقة رقم 206/21/23/21، بشأن معاونه مختارى القرى لموظفى الجمارك، بتاريخ 1928/11/14.

[122] – نفسه، وثيقة رقم 23/3/2/37/أ، من رئيس النظار إلى عطوفة رئيس الديوان الأميرى، بشأن تعيين تورنر مديرًا للجمارك فى شرق الأردن، بتاريخ 1927/3/17، محمد أحمد الصلاح: الإدارة فى إمارة شرق الأردن 1921–1946م، دار الملاحى للنشر والتوزيع، الأردن، 1986م، صـ 234؛ موقع الجمارك الأردنية WWW.Customs.gov.jo

[123] – محمد أحمد الصلاح : الإدارة فى إمارة شرق الأردن، المرجع السابق، صـ 234؛ جريدة الجزيرة الأردنية: العدد 1007، بتاريخ 17/ 1940/9م، صـ 3.

[124] – على المحافظة : المرجع السابق، صـ صـ 91–92.

[125] – نفسه، صـ 95.

[126] – نفسه، صـ 89.

[127] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ، 462.

[128] – نفسه، صـ 463.

[129] – يجب على طالب الرخصه للعمل فى تخليص البضائع فى الجمارك أن يكون فوق الثمانية عشر عامًا ويستطيع القراءة والكتابة، وأن يكون لدية شهادة حسن سير وسلوك، وتكون الرخصه سنويه وقابله للتجديد، ويعمل بالرخصة فى نطاق الجمرك المذكورة فيها فقط، ولا تعطى رخصه لشخص حكم عليه بسبب التهريب وتعد كل رخصة لهؤلاء ملغاه، كذلك كان على مخلص الجمارك أن يحمل على ذراعه شاره يبرزها حين يطلب منه موظف الجمرك ذلك ومن يمتنع عن ذلك يتم أخراجه خارج منطقة الجمرك أنظر، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ صـ 464 –465.

[130] – الجريدة الرسمية: العدد 244، بتاريخ 1929/12/1م، صـ صـ 5–6.

[131] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ صـ 464–465.

[132] – نفسه، صـ صـ 465–466.

[133] – هرشلاغ ، ز.ي.: مدخل إلى التاريخ الإقتصادى الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسينى، دار الحقيقة، بيروت، 1973، صـ 321؛ يوسف ابراهيم عبد الحق: المرجع السابق، صـ 33.

[134] – الجريدة الرسمية : العدد 244، بتاريخ 1929/12/1م، صـ صـ3– 4.

[135] – نفسه، وثيقة رقم 1625/30/1، مذكرة من مدير الجمارك إلى رئيس الوزراء الأردنى ، بشأن موضوع السمن النجدى، بتاريخ، 1936/6/8م.

[136] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق ، صـ صـ 467–468.

[137] – نفسه ، صـ صـ 468–469.

[138] – نفسه،صـ صـ 469–470.

[139] – الجريدة الرسمية : العدد 240، بتاريخ 1929/10/16م، صـ صـ 2–3.

[140] – محمد أحمد الصلاح: الإدارة فى إمارة شرق الأردن، المرجع السابق، صـ 276.

[141] – نفسه، وثيقة رقم 46/9/1/25، مذكرة من مدير الجمارك إلى رئيس الوزراء ، بشأن تجارة العنب والذبيب، بتاريخ 1941/6/25.

[142] - نفسه، وثيقة رقم 6/2/5/27، مذكرة رئيس أطباء البيطرة إلى مدير الجمارك، بتاريخ 1940/8/5.

[143] - نفسه، وثيقة رقم 206/21/23/21، مذكرة حول معاونه مختارى القرى لموظفى الجمارك، بتاريخ 1928/11/14.

[144] – محمد عبد الكريم على: المرجع السابق، صـ115.

[145] – محمد أحمد الصلاح: دور الحكومة فى تنمية القطاع التجارى، المرجع السابق، صـ457.

[146] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق ، صـ صـ 595-596.

[147] – نفسه، صـ صـ 596-597.

[148] – نفسه، وثيقة رقم 91/1/1/25، مذكرة من مدير الجمارك والتجارة والصناعه إلى رئيس الوزراء، بشأن الاستيراد إلى شرق الأردن، بتاريخ 1935/9/28.

[149] – مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ 470.

[150] - محمد عبد الكريم على: المرجع السابق ، صـ 127.

[151] – الجريدة الرسمية: العدد 788، بتاريخ 1944/3/16، صـ 50.

[152] - نفسه، وثيقة رقم 33/3/1/21، بشأن المراسلات البريدية، بتاريخ 1939/9/3م.

[153] - نفسه، وثيقة رقم 2/2/5/13، من مذكرة من مأمور جمرك العقبة إلى قائد مقاطعة العقبة، بشأن مراقبة وتأمين البضائع الموجودة فى ميناء العقبة، بتاريخ 1942/5/19م.

[154] – سفيان سالم مفرح العليانى : المرجع السابق، صـ 203.

[155] – وزارة الثقافة والأعلام : الأردن فى خمسين عاما: المرجع السابق ، صـ 359.

[156] -– الجريدة الرسمية: العدد 138، بتاريخ 1926/9/27م، صـ7.

[157] – وزارة الثقافة والأعلام : الأردن فى خمسين عاما: المرجع السابق، صـ 359؛ الجريدة الرسمية: عدد 138، بتاريخ 1926/9/27م، صـ6.

[158] – الجريدة الرسمية: العدد 145، بتاريخ 1926/12/15؛ العدد 161، بتاريخ 1927/7/15؛ العدد 250، بتاريخ 1930/2/16؛ العدد 249، بتاريخ 1930/2/3؛ العدد 353، بتاريخ 1932/6/21؛ العدد 365، بتاريخ 1932/10/1؛ العدد416، بتاريخ 1934/1/1؛ العدد 461، بتاريخ 1934/12/8؛ العدد 513، بتاريخ 1936/1/25؛ العدد 525، بتاريخ 1937/2/16؛ العدد 582، بتاريخ 1937/12/16؛ العدد 605، بتاريخ 1938/8/1؛ العدد 661، بتاريخ 1940/12/1؛ العدد 680، بتاريخ 1940/7/20؛ العدد 710، بتاريخ 1941/6/16؛ العدد 756، بتاريخ 1942/12/1؛ العدد 782، بتاريخ 12/16/ 1943؛ العدد 801، بتاريخ 1944/9/2؛ العدد 833، بتاريخ 1945/10/1؛ على المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، المرجع السابق، صـ 64-65.

[159] – فرض رشيد عالى الكيلانى سيطرته على الأوضاع بالعراق فى أبريل 1941م، تحت تأييد عددًا من السياسين وضباط الجيش، وبدعم من الألمان اصطدم هو واتباعه ببريطانيا وسياستها بعد أن أكد فى أول بيان لوزارته على أن سياسة العراق الخارجية تهدف للوقوف على الحياد، والعمل على تحقيق أمانى العرب القومية ، مما دفع الأخيرة للدخول معه فى عدة صدامات انتهت بدخولها بغداد فى 30 مايو من نفس العام، واضطراره للفرار خارج البلاد .

F .o, E 2431 /195/93, Report Confidential, From Sir K. Cornwallis to Mr. Eden, Bagdad, 30 March, 1945, P. 243.

– رائد خالد صالح السقار: المرجع السابق ،صـ 78.[160]

- مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ 477.[161]

- نفسه، وثيقة رقم 124/1/17/26، مذكرة من رئيس الوزراء إلى رئيس الديوان الأميرى، بشأن قانون [162] خاص مؤقت ملحق بقانون الميزانية لعام 1933–1934م، بتاريخ 1934/12/8م.

– مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946، المرجع السابق، صـ صـ 598–601.[163]

– هرشلاغ، ز .ي.: المرجع السابق، صـ 325.[164]

– رائد خالد صالح السقار: المرجع السابق، صـ 84.[165]

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة:

الوثائق الأردنية " بدائرة المكتبة الوطنية بعمان"

- **قسم الوثائق الحكومية.**
- وثيقة رقم 13/1/1/25، بتاريخ 1925/10/1.
- وثيقة رقم 23/3/2/37/أ، بتاريخ 1927/3/17.
- وثيقة رقم 206/21/23/21، بتاريخ 1928/11/14.
- وثيقة رقم 6/9/1/25، بتاريخ 24/ 5/1931م.
- وثيقة رقم 8/9/1/25، بتاريخ 25/ 6/1931م.
- وثيقه رقم 11/9/1/25، بتاريخ 1931/7/13م.
- وثيقة رقم 84/3/1/25، بتاريخ 1932/4/13م.
- وثيقة رقم 20/1/2/24، بتاريخ 29/ 6/1932م.
- وثيقة رقم 28/6/6/9، بتاريخ 1933/5/18م.
- وثيقة رقم 124/1/17/26، بتاريخ 1934/12/8م.
- وثيقة رقم 91/1/1/25، بتاريخ 1935/9/28.
- وثيقة رقم 1625/30/1 ، بتاريخ، 1936/6/8م.
- وثيقة رقم 90/3/1/25، بتاريخ 1937/5/24م.
- وثيقة رقم 33/3/1/21، بتاريخ 1939/9/3م.
- وثيقة رقم 6/2/5/27، بتاريخ 1940/8/5.
- وثيقة رقم 46/9/1/25، بتاريخ 1941/6/25.
- وثيقة رقم 110/1/1/25، بتاريخ 1942/3/14.
- وثيقة رقم 2/2/5/13، بتاريخ 1942/5/19م.

- **الوثائق الأجنبية.**

سجلات وزارة الهند **The India Office Records**

-I.O.R, No.349, C.G. Hope Gill to Foreign Office ,Migration people from Hejaz to trans-Jordan 30 August, 1931.

-I.O.R, No.490, from C.G. Hope Gill to Foreign Office, Hejaz the press attacks on Trans-Jordan, 14 November, 1931.

-I.O.R, No.241, Despatch Secret dated 6th February 1933, from the Colonial Office, London, policy of H.M.C.in regard to Arabian affairs, latFebruary,1933.

-I.O.R, E 5801/5801/80, No.096, Confidential, from Ernest Bevin to Foreign Office, Establishment of a British legation in trans-Jordan, 23 July,1948.

Colonial Office - وثائق وزارة المستعمرات

- CO, 935/1/1, Report on the Middle East Conference held in Cairo and Jerusalem, March 12-30, 1921.
- C.O, No4217, From C.H.F.Cox to Foreign Office, the Revenue and Expenditure of the Trans-Jordan Administration for the Year 1933-1934, 16 May 1933.

الوثائق المنشورة: -ثانيًا

أ-الوثائق العربية

- الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية السعودية 1344-1371هـ/1925-1951م ، المجلد العاشر، القسم الثانى، إشراف د محمد عدنان البخيت وآخرون، جامعة آل البيت، الأردن، 1997، وثيقة رقم (1) (1-11)، بشأن حدود شرق الأردن الشرقية، بتاريخ 1925/11/2م.
- الوثائق الهاشمية: العلاقات الأردنية السعودية، وثيقة رقم (66) (224-6/200) من رئيس أركان حرب الجيش الأردنى إلى مفتش الحدود الغربية، بتاريخ 1947/10/2م.
- مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية سنة 1946م، ج2، جمعها محمد البخيت وآخرون، مطبعة الإستقلال العربى، عمان.
- وثائق وتقارير بريطانية عن شرقى الأردن وفلسطين،ج1، تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين فى الفترة من تموز 1920-كانون الأول 1921، ترجمة محمد عبد الكريم محافظة وسعيد الخواجة، مؤسسه حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2000م.

ب-الوثائق الأجنبية

1- Records of Jordan وثائق سجلات الأردن

- F.O, No.5, Memorandum from Colonial Office to Treasury, in regard to the draft Estimates of Revenue and Expenditure for Trans-Jordan, 11 May, 1927.
-F.O, telegram No49,from Mr Hall Transjordan to Secretary of Stats, Summary Figures in Respect of the draft Estmates of the trans-Jordan, 14 December, 1934.
- F.O, Memorandum from Colonial Office to foreign office, Six Applications by the Trans-Jordan Government for Assistance from the Colonial Development Fund, 15 July,1935.
-F.O, Report on the Political Situation for the month of September 1939, 11 October 1939.
2- Arab Dissidents 1905-1955, Volume 1 , 1905-1920, Archive editions, 1996, (F .O, No 565, Memorandum by Lieut - Col, Foreign Office, announcement of Arab Revolt, 11 march 1916.
3-Report By His Britannic Majesty's Government of the Administration Under Mandate of Palestine and Transjordan For the Year 1924 to the Council of the League of Nations, Geneva, November 1, 1925.
4- Foreign Office Annual Reports From Arabia, Volume 1,3 Archive Editions, London,1993.

Foreign Office Annual Reports From Arabia 1930-1934, Volume 1.
- F .O, E 2485 /2485/25, Annual Report Hejaz-Nejd 1930, from Sir A. Ryan to Mr. A. Henderson, Jeddah, April 18, 1930.
- F.O, E 2429/680/25, Annual Report Hejaz-Nejd 1931, from Sir A. Ryan to Sir John Simon, Foreign Office, May 18, 1932.
- F.O, E 940/940/98, Annual Report, 1934, Sir F.Humphrys to Siir John Simon, Bagdad,January 31,1935.
Foreign Office Annual Reports From Arabia 1938-1953, Volume 3,
- F .O, E 4326 /4326/25, Summary of Events in Saudi Arabia During 1941-1942, July 22, 1942.
- F .o, E 2431 /195/93, Report Confidential, From Sir K. Cornwallis to Mr. Eden, Bagdad, 30 March, 1945.

ثالثًا- المذكرات الشخصية:

-خير الدين الزركلى: عامان فى عمان" مذكرات عامين فى عاصمة شرق الأردن 1921-1923"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

-عبد الله بن الحسين: مذكراتى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989م.

-غلوب باشا: مذكرات غلوب باشا" حياتى فى المشرق العربى"، ترجمة جورج حتر وفؤاد فياض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.

رابعًا- الرسائل العلمية العربية:

-خالد صالح عبد الغنى المقصقص: قضايا الحدود الأردنية السعودية فى الوثائق البريطانية 1921-1946م دراسة تاريخية تحليليه، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2017م.

-رائد خالد صالح السقار: الأردن خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م دراسة فى الأحوال السياسية والاقتصادية والإجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعه اليرموك، الأردن، 2000م.

-ركان حمد سليمان بدور: مجتمع إمارة شرق الأردن 1921-1946 دراسة اجتماعية اقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2009،

-سفيان سالم مفرح العليانى: الحياة الحزبية فى عهد إمارة شرق الأردن 1921-1946م، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2014م.

- سلطان محمد حميد الرصيفان: العلاقات الأردنية البريطانية 1922-1951م، رساله ماجستير، عمادة الرداسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، 2017م.

-محمد عبد الكريم على: العلاقات الأردنية السورية 1921-1946م دراسة فى العلاقات السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1994م.

-محمد مراد الشطى: السياسة الجمركية فى سوريا من عهد الاحتلال إلى عهد الإستقلال، رساله ماجستير، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1972م،

-يوسف إبراهيم عبد الحق: التخطيط والتنمية الاقتصادية فى الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق،

جامعة عين شمس، 1979م.

خامسًا– الرسائل العلمية الأجنبية:

–Mustafa B.Hamarneh: Social and Economic Transformation of Trans-Jordan 1921-1946, Ph.D, the Faculty of the Graduate School, Georgetown Universty, 1985.

سادسًا– المراجع العربية والمُعربة :

– هرشلاغ، ز.ي.: مدخل إلى التاريخ الإقتصادى الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسينى، دار الحقيقة، بيروت، 1973م.

– عبد الرزاق الحسنى: تأريخ الوزرات العراقية 23 أذار 1930–28 تشرين الأول 1933، ج3، دار الشئون الثقافية العامة، العراق، 1988م.

– عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية فى ولاية سورية 1864–1914، دار المعارف، القاهرة، 1969م.

– على الدجانى : محاضرات فى اقتصاديات الأردن، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1954م. –على المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921–1957م، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م.

– على محافظة: تاريخ الأردن المعاصر " عهد الإمارة 1921–1946"، عمان، 1973م.

– على محافظة: الفكر السياسى فى الأردن وثائق ونصوص 1916–1946م، الجزء الثانى، مركز الكتب الأردنى، 1990م .

– مارى ولسون: عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية، ترجمة فضل الجراح، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2000م.

– محمد أحمد الصلاح: الإدارة فى إمارة شرق الأردن 1921–1946م، دار الملاحى للنشر والتوزيع، الأردن، 1986م.

– محمد كرد على: خطط الشام، الجزء الخامس، مكتبة النورى، دمشق، 1983م.

– منيب الماضى وسليمان موسى: تاريخ الأردن فى القرن العشرين، 1959م .

– وديع شرايحة: التنمية الاقتصادية فى الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968م.

– وزارة الثقافة والإعلام بالأردن: الأردن فى خمسين عامًا 1921–1971م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1972م.

– هند غسان أبو الشعر: تاريخ شرقى الأردن فى العهد العثمانى922–1337هـ/ 1516–1918م، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان ، 2001م.

سابعًا – المراجع الأجنبية:

-Maan Abu Nowar: the development of Trans-Jordan 1929-1939" A History of the Hashemite Kingdom of Jordan", Garnet Publishing Limited, 2006.

ثامنًا– المقالات والدوريات العربية:

- جمال محمود حجر: مصر والأردن وحركة ابن رفادة مايو - يوليو 1932، الإصدارة التاسعة والعشرون، مجلة كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، 2003.

-حنان سليمان ملكاوى وعبد المجيد الشناق: العلاقات الأردنية اللبنانية 1921-1946م، المجلد 41، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، 2014م.

- محمد أحمد الصلاح : دور الحكومة فى تنمية القطاع التجارى فى الأردن 1921-1946م، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، 2003م .

-هند غسان أبو الشعر: شركة نفط العراق I.P.C ودورها فى الحياه الاقتصادية 1931-1961م، المجلد السادس عشر، العدد الثانى، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤته ، 2001م،

تاسعًا- المقالات والدوريات الأجنبية :

-Ann Williams: Britain and afrance in the Middle East and north Africa 1914-1967, macmillan and Coltd, 1968.

-E.Ray Casto and Oscar W. Dotson: Economic Geography of trans-Jordan, Economic Geography, Vol.14, No 2, 1938.

عاشرًا – الصحف

-الجريدة الرسمية بإمارة شرق الأردن

-العدد 6، بتاريخ 1923/7/2م.

-العدد 138، بتاريخ 1926/9/27م.

-العدد 145، بتاريخ 1926/12/15.

-العدد 161، بتاريخ 1927/7/15.

-العدد 240، بتاريخ 1929/10/16م.

-العدد 244، بناريخ 1929/12/1م.

-العدد 249، بتاريخ 1930/2/3.

-العدد 250، بتاريخ 1930/2/16

- العدد 304، بتاريخ 1931/5/16.

- العدد 353، بتاريخ 1932/6/21.

- العدد 365، بتاريخ 1932/10/1.

- العدد 416، بتاريخ 1934/1/1.

- العدد 461، بتاريخ 1934/12/8م.

- العدد 513، بتاريخ 1936/1/25.

- العدد 524، بتاريخ 1936/6/1م.

- العدد 525، بتاريخ 1937/2/16.

-العدد 582، بتاريخ 1937/12/16.

- العدد 605، بتاريخ 1938/8/1.

- العدد 680، بتاريخ 1940/7/20.
- العدد 683، بتاريخ 1940/9/1.
- العدد 661، بتاريخ1940/12/1.
- العدد 710، بتاريخ 1941/6/16.
- العدد 718، بتاريخ 1941/9/6م.
- العدد 756، بتاريخ 1942/12/1.
- العدد 772، بتاريخ 1943 /7/17م.
- العدد 782، بتاريخ 1943 /12/16.
- العدد 788، بتاريخ 1944/3/16.
- العدد 801، بتاريخ 1944/9/2.
- العدد 833، بتاريخ 1945/10/1.

-جريدة الجزيرة الأردنية: العدد 1010، بتاريخ 28 /1940/6م.
-جريدة الجزيرة الأردنية: العدد 1007، بتاريخ 17/ 1940/9م.
-جريدة ألف باء السورية: العدد 817، بتاريخ 1923/5/16م.
-جريدة ألف باء السورية: العدد 844، بتاريخ 1923/6/20م.
-جريدة ألف باء السورية: العدد 911، بتاريخ 1923/9/9م.

أحد عشر – المواقع الإليكترونية :

موقع الجمارك الأردنية WWW.Customs.gov.jo